الفوائد الضيائية

عبد الرحمن بن أحمد الجامي

مكتبة الملك فهد الوطنية

نموذج تسجيل مخطوطة

بيانات المخطوطة

عنوان المخطوطة: الفوائد الضيائية

المؤلف : عبدالرحمن بن أحمد الجامي

تاريخ النسخ : ١١٢٠هـ

عدد الأوراق : ٨٧

المقاس : ١٦ X ٢٥

نوع المادة : أصلية

الرقم : ١١٦

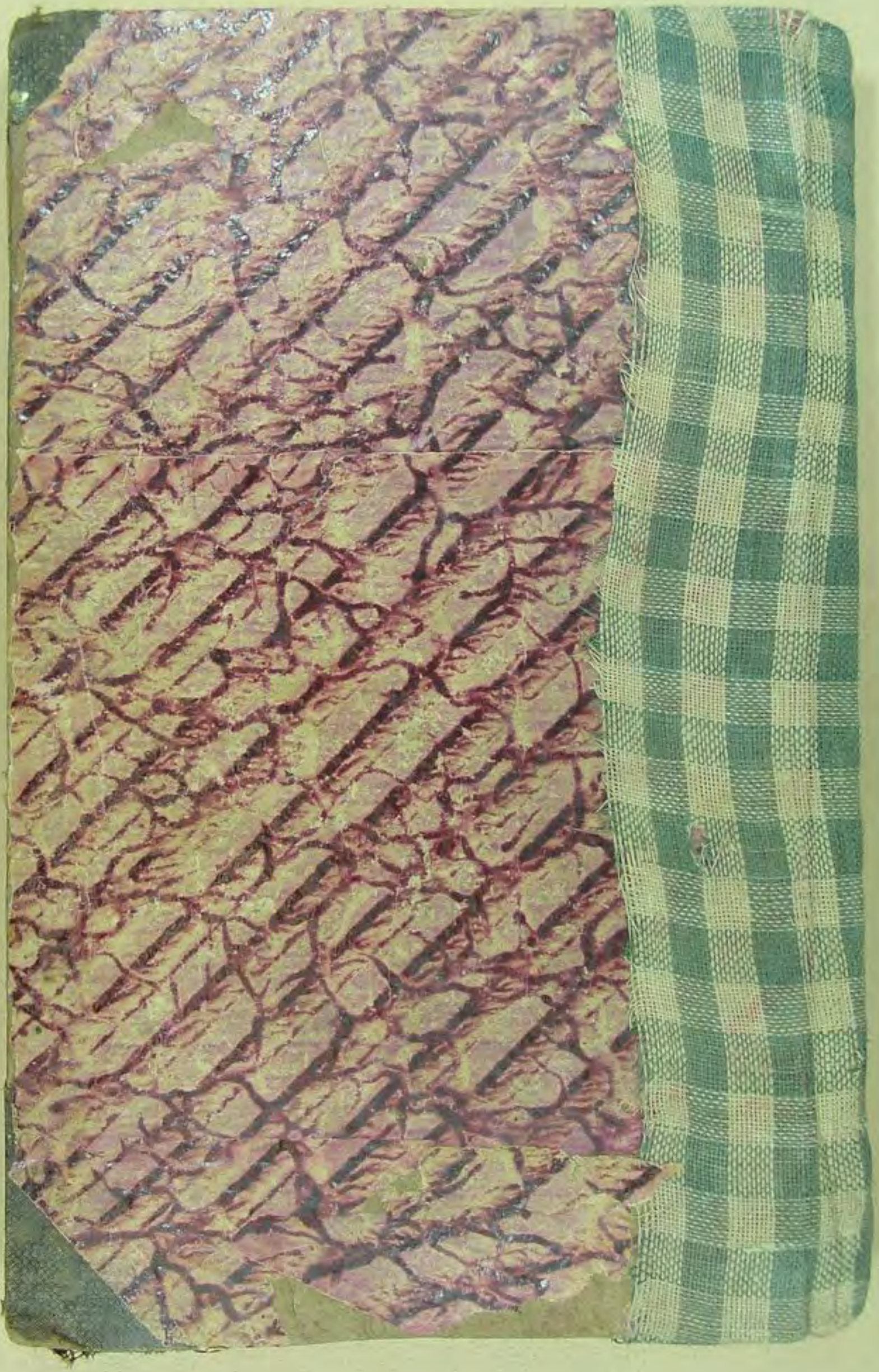

الدية وكان في شرح المصابيح الحنفية ولم يكن لهم قصاص فخير الله تعالى هذه الا
فمن اعتدى بعد ذلك فقتل الباقي بعد العفو وقبول الدية فله عذاب اليم دنيا
س ٣ قوله يا ايها الذين آمنوا الآية في سورة البقرة ابتداء الركوع الثالث
" س ٤ قوله كذلك الآية في سورة المائدة تخيير قضائي آخر الركوع الثا
الجزء الثاني) (قال الله تعالى بعد ما ذكر احكام الصيام والاعتكاف تلك
ذكر في الصيام والاعتكاف حدود الله اي اشرع الله هذا من بحالفها فلا تقر
س ٥ قوله والقد بعثنا الآية في سورة الانعام ابتداء الركوع السادس منها
س ٦ قوله ذلكم وصكم به الآية في سورة الانعام في الركوع التاسع عشر منها
الآية قوله تعالى وان هذا صراطي مستقيما اي من ست راء ربت تا پرست فاتبعوه كه پس شما
راههاي پراگنده وديان مختلفه را متفرق بكم پس آن راهها بعد از رفتن اند شما را من
حفظ يعلكم آه عن ابي واثل عن عبد الله قال خط لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعن شماله وقال هذه سبيل على كل سبيل منها شيطان يدعو اليه ثم قرء وان هذا صراطي
اعدلوا الآية في سورة هائدة في الركوع الثاني منها الواقعة في الربع الثاني من الجزء
لله شهداء بالقسط اي كونوا قائمين بالعدل قائلين بالصدق امرهم بالعدل والصدق
يحملن قوم على ان لا تعدلوا اي على ترك العدل فيهم بعد اذ تهم ثم قال اعدلوا هو اقرب
ان الله خبير بما تعملون من الظلم والعدل اه بغوي س ٧ قوله وان هذا
منها الواقعة في الربع الاخير من الجزء الثاني ١٢ قوله ولو انهم امتثلوا ما امروا به الآية في
الربع الثالث من الجزء الاول ١٢ قوله لو كانوا يعلمون فان قيل اليس قد قال
يعلمون اجيب بانهم قد علموا قبل الرد فقوله وقد علموا من الشياطين وقوله لو كا
يكشف لهم الحيلة اي علموا انكانهم لم يجهلوا اه بغوي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين

بآدابه بعد فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة

المتبحر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله تعالى

بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير

للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات

التلهف والتأسف وسميتها بالفوايد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف

كالعلة الغائية نفعهم الله بها وسايراصحاب التحصيل وما توفيقي الا

بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان شيخنا لم يصدر رسالته هذه بحمد الله

بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخيل ان كتابه هذا من حيث انه كتاب

ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء

به مطلق حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله

جزءا من كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب

عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم على الكلام الكلمة

لكونها

لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومعلوم ما هو جزء من متعلق

فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو

الجرح لتاثيرمعانيهما في النفوس كالجرح وفي عبر بعض الناس عن بعض

بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يدري

ما جرم اللسان والكلم بكسر اللام جنس لاجمع كتمر وتمرة بدليل قولهم

في اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلاثة فصاعدا

والكلم الطيب يارا بعض الكلم والام فيها للجنس والتاء للوحدة وللامنا

فات بينهما بالجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنس يقال هذا الجنس واحد

وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة

على السنة النحاة لفظ اقتفاء اللغة الرمز يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي

رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق

بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا

مفردا كان او مركبا واللفظ التحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في ضرب

اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا

منه باستعارة لفظ المنفصل لما من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ

وأضرب

وضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف

الافراد واما ان لم يساعد رسم الخط فعلى انه حال من المستكن

في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحة ان الوضع وا

ن كان متقوما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارنا له بحسب الزمان وهذا القدر

كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلق سواء كانت كلا

او غير كلا مية فخرج به نحو الكلمة مثل الرجل وقائم وبصري وامثالها كما

يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب

باعراب واحد ويبقى مثل عبد اللام على ما اختلفوا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على

الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده

صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع فخرج

عبد اللام خرج عنه فانه لا يقال له لفظ واحد وبقي مثل قائم وبصري مما يعد لشدة

الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرج بتركه لكان انسب

كما عرفت والله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه

شيء آخر فهتى تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة

كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يلوح بالعقل كدلالة

لفظ

لفظ زيد المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وانه يطلق كل دلالة

اخ اخ على وجه الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في

المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة

ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة

فهي اما ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بلو

المعنى في نفسها ان يدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها

لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا يدل على معنى في نفسها بل على معنى

يحتاج في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية و

سيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على

معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما اعني

الابتداء والانتهاء الى كلمة كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى

الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف الكلام

مقابل الاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف

والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك

المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي

والحال والاستقبال بحيث يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة

ايضا مقارنا او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى بالفهم عنها مع احد الازمنة

الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة

الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه

وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه

والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة

الفعل يسمى به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك ابو جي الحضر

الثلاثة

رحمه الله تعالى في كلمتية الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها ومن تلك الاقسام وذلك لانه قد علم

به ابو جي الحضر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة

الثلاثة

اخرى والفعل كلمة يدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة والاسم كلمة

تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الا

قسام الثلاثة والحرف يمتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل

يمتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم يمتاز عن الحرف بالا

ستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فيعلم لكل واحد منها مميز جامع لافراده

ومانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع

وللّٰه

ولله در المصنف حيث اشار الى الحد الاول لها في ضمن دليل الحصر ثم حدها بقوله وعلم

بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب اطباع المتكلم في اللغة ما

يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن ايلفظ كلمتين حقيقة

او حكما ايلزم كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم

مفعول لكل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد او تضمن حاصلا بسبب اسناد

احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى

بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات

الكلمية وغير الكلمية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد

الاسناد خرجت المركبات الغير الكلمية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات

الكلمية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قايم او انشائية

مثل اضرب ولا تضرب فان كلا واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى

منوية وبينهما اسناد تفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من

ان يلفوا الكلمتين حقيقة او حكما دخلت التعريف مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه

او قايم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قايم

الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وزيد مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما

موصل ليس بكلمة لانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب زيد قائما الجملة كلام لخلاف صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب زيد والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب المنتاب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيد به ليخرج نحو ان قام زيد قام عمرو فان الجملة الاولى ليست مقصودة لذاتها بل لافادة مضمون الجملة الثانية وكذا الجملة الواقعة اخبارا او اوصافا لخلاف في الكلام وفي بعض النسخ ان المراد بالاسناد وهو الاسناد مقصودا لذاته ليخرج الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة وليس كذلك اذ لا يحصل الكلام الا ضم احد هما مسندا والاخر مسندا اليه او ضم اسم مسند اليه وفعل مسند في بعض النسخ او ضم فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة ترتقي الى ستة ثلاثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل وحرف وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف من البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند اليه ومسند وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل

واما

واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مسندان وفي الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان المسند اليه فالمسند مفقود ونحو زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل ان كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى ان ما دل على معنى باعتبار ذلك المعنى في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حسنة اذ ليس المراد انها حسنة بالنظر الى امر خارج عنها وكذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي باعتبار حاصل في غيره باعتبار متعلق لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وحاصله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا في نفسه بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصد ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والتفت لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلق اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط حاجة الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى

اليه ليدل على متعلق وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة

الدالة عليه واذ لاحاظم العقل من حيث هو حالة بين السير والبصر مثلا وجعلم آلة

لتعريف حالها كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلق

بخصوصه ولا ان يدل على الا بضم كلمة دالة على متعلق والى حاصل ان لفظ الابتداء مثلا

موضوع لمعنى كلي ولفظة من مما موضوع لكل واحد من جزئيات ذلك المعنى الكلي المخصوصة المتعلقة من حيث

انها حالات لمتعلقاتها والآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا

ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ولا تصلح ان يقع محكوما عليه وبه واما تلك

الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تحكوما عليها او بها اذ لا بد في كل

منهما ان يلوح ملحوظا قصد اليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا

تتعقل الا بذكر متعلقاتها فيقع الآلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم انها

لحرف جاء لمعنى وفي غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله

بالمفهومية وهو كينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى

اليها لاستقلاله بالمفهومية فهو حينئذ كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة

عليه امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الحصر المجرور راجع الى نفس بخلاف الذي

في الرماة الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في

الحصر

ولن ذكرها

الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة

المعنى المعنى ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسوغ

قيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا اجرى المصنف هنا كما يرجع عنه الى

المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختلف حد الاسم بتعريفه والحرف بمتعلقاته

الازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهوما

كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزم تعقل متعلقاتها اجمالا او تبعا

من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى

متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم من ذكرها لفهم هذه الخصوصيات

للاجمال فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها في حد نفسها لا في غيرها فهي دالة

على حلية في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى قائم باعتبار معناه

التضمني الى الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم

عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي غير مقترن مع احد

الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بحد صفة للمعنى فالصفة الا

ولم خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع

الاول فخرج فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية نحو

كان اسقوط فعل يحل محل ويدل فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه

لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت

الاصل صوتا نحو صه او عن الظرف والجار والمجرور نحو اما مكل زيدا وعليك زيدا

فليس شيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول وخرج بقيد

فعل المنسلخ عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج

عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمان معين

من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا بضمنها اذ لا يقع الدلالة على

معين الا الدلالة على ما سواه نعم يقع بارادة المعين ارادة ما سواه وبقيد

الدلالة من الارادة وما فرغ من بيان الارادة حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه

يفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه مثنى بصيغة جمع الكسرة على كسر تنافي بعض

التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به

ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة

نسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول لام التعريف ولو قال

دخول حرف التعريف لكان شاملا للهيم في مثل قولك عم ليس من اقسام الصيام ولكنه

لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره الام اشارة الى ان المختار عنده

اليه

اليه بسويه من ان اداة التعريف هي الام وحدها زيدت عليها همزة الوصل تعذرا

بتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها الكل والمجرد الى انها الهمزة

وحدها زيدت الام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف

التعريف بالاسم لانه تعين معنى مستقلا بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا

يدل على معنى مستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه التي صنعت ليست شاملة

لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا تدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات

وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة فيها ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم

اثر حرف الجر فيه المجرور به لفظا او المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ونحو

فكل اثرها

خول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لا فضاء معنى الفعل الى الاسم

فينبغي ان يدخل الاسم يفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية

فينبغي ان لا تحتاج الاصل بان يختص بما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه شيئا ما

بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الاتنوين الترنم ويجيء في

آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر وجه اختصاصها

عن تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد

اليه وهو بالرفع عطف على دخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول ا

ان كسر الاول او اللحق في الاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في
الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان
الفعل وضع لان يكون مسندا فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لابد كر الفضلة و
اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به
وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع
مضافا اليه كما في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا
بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلق تختص
بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فانه
مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو الاسم قسمان معرب ومبني
لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل
او لا وهو اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير
المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب
الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا تحقق معه عامل قيد خل قيم زيد قائم وهؤلاء
في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة

نحو

نحو الغلامي زيد عمرو وبكر وبخلاف ما هو مركب اصلا من الاسماء المعدودة
في غيره لكن لا تركيبا تحقق معه عامل كغلام في غلام زيد فان جميع
ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة موثرة
في منه الاعراب مبني الاصل اي مبني الذي هو الاصل في البناء في الاضافة بيانية
وهو الماضي والامر بغير الام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام
هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما سيجيء في بابه انشاء الله تعالى اعلم ان صاحب
الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية من المشابهة المذكورة معربة وليس
النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا با
جراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل النزاع في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلا
بمجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد
القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذا
تركيبه تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبر احد
ولذلك يقال في اعراب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من
تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من ثم تتبع لغة

العرب وهو يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كن لك مستغن
عن النحو ولا فائدة له بعتد بها في معرفته اصطلاحاتهم فالمقصود من
معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره وكلامهم ليجعل اخره مختلفا
فيطابق كلامهم فهم معرفته متقدمة على معرفته انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفته هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما
يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقديم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف
اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعلم
اشارة الى ان المراد بالحكم ليس
المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو
معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يبدل حرف بحرف اخر
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان يبدل صفته بصفة اخر حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة
عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض الاخر والمراد بالاختلاف
اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا زيد مضروب وانى ضربت زيدا
او اني ضارب زيد فان العامل في زيد اني ذيد هذا لصور تختلف بالاسمية

والفعلية

والفعلية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا الضمير عائد
التهيئ اي يختلف لفظا آخرا او تقديرا او على الصدارة اي يختلفا اختلاف او تقديرا والاختلاف
لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والتقدير كما في قولك جاءني
فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيٌ وفتيًا وفتيٍ انقلبت الياء الفا فصار
الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه
ليلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين شيئ
او يجوز عاما فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة
النائب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذلك الحال في التثنية والجمع فان اختلاف العوامل
في هذه الصور مختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في
آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركبت بعض الاسماء المعدودة الغير المتشابهة نحو زيد وعمرو وبكر
عامله ابتداء ويترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العوامل قلت
يلزم حكما آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلم يدخل احد الحكمين
في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر هيهنا هذا الحكم الضمير من هذا
لقيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص جملة الاسم المعرب اي حرف ان
حركة اخره اي آخر المعرب من حيث هو المعرب ذاتا او صفة به اي بذلك

الحرف او الحركة حين يريد بها الدلالة الحركة او الحرف لا يريد المعنى الذي والمعنى المقتضي وقوله

على بها فرجا بالبيت المذهوم من قوله به فان المتبادر من البيت هو السبب القريب والعامل و

المعنى الاول المقتضي من الاسباب البعيدة وبعد المعنية فرجة الحركة نحو غلامي لانه هو معرب

على اخبار المتكلم لكن اختلاف بنية الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه

ما قبل يا المتكلم وبهذا لا تبرم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة

اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله الدال على المعنى المقصورة عليه فكانه اراد هذا

يعني في ترجمته حيث قال ليس هذا من تمام الحد بل هو خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق

بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد من الفهم غا

بيت البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف

او بايا الاختلاف على المعاني المقصورة يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المقصورة عليه

صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على التضمين يعني الورود والاستيلاء نحو قال زيد

والشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذوه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المداولة

وبتة والبدلية لا على سبيل الاجتماع والمراد بتداولت المعاني المقتضية للاعراب المختلفة

متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علامتها

ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب

فوضع

فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف بآخر المعرب

لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل

على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان

يكون الدال عليها ايضا متأخرة عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضح فان

الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة

للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد الالتباس بعض المعاني

ببعض وانواعه اي انواع الاعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء

الثلاثة مختصة بالحركة والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركة البنائية اصلا

بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية

غالبا وفي الحركة الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية او علامة

كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما

والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية او علامة كون الشيء مفعولا حقيقة

او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة او علامة كون الشيء

مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية

اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول

لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل

كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير وحكم بسبق المضاف اليه علامة

غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى

المقتضى اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاء زيد

جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت عامل

اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء

عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المتمكن

الذي لم يكن بناء الواحد مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكل الجمع

المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه ساء ولم يكن غير منصرف كرجال

جال وطلبة جمع طالب فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين

احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات الثلاث في

الاحوال الثلاث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا

اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قولهم رفعا ونصبا وجرا على

الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول

مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت

طلبة

طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والياء والجر

به عن الكسر لانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه للجر تابع

اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع

للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات فجرا

المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره

نحو جاءني احمدُ ورأيت احمدَ ومررت باحمدِ اخوك وابوك وحموك

بكسر الكاف لان اللحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك

والهن الشيء المنكر يستحيى ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال

القبيحة وهن الاسماء الاربعة منقوصات واويات وفوك وهو اجوف

واوي لامها اذ اصله فوهٌ وذو مال وهو لغيو مقرونا بالواو وين اذ

اصله ذوٌ وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا

يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا

والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلق بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها

معربة بالحركات نحو جاءني اخيكَ ورأيت اخيكَ ومررت باخيكَ وامرأة

اذ المثنى والمجموع منهما معربان باعراب التثنية والجمع وانما يصرح بهذين

القيدين اكتفاء بالاضافة لانها اذا كانت مكبرة وموجودة ولم يكن
مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخو زيد اخا ومررت باخ
فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى
ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء اليها ولم يكتف بهذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم
اشتراط اضافتها الى الكاف بكونها وانما جعل اعراب هذه الاسماء با
لحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف اردوا ان
يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك ليلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة
ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء الستة لمشابهتها للمثنى في كون معانيها
عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب قبل واخر حين الاعراب سميت بذلك
سائر الاسماء المحذوفة الاجزاء كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة
الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا وهم
يذكر لكونه فرع كلا مضافا ايا حال كون كلا وكلتا مضاف الى مضمر وانما قيد
بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب با
لحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات

التي

التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين
جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف
التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
قيد كونه اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان واثنتان
فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى
التثنية فالحقت بهما بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجئ
جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون
فيدخل فيه نحو مسلمين وارضين مما لم يكن واحدة مذكرا يجمع بالواو والنون وما
الحق به وهو الوجه ذو لا عن لفظ وعشرون واخواتها اي نظائرها في السبع
وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلاثة والا لصح
اطلاق عشرين على ثلثين لان ثلثة مقدر العشرة واطلاق ثلثين على تسعة لانها
ثلث مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس الباقي وايضا هذه الالفاظ دالة على معان مجتمعة
ولا تعين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته
والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع للواحد وآخرهما حرف يصلح للاعراب وهو

علامة التثنية والجمع فيناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا
عرابهم كما انهما فرع عالم لان الاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما
بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة ومحل اعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة
للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف لوقع الالتباس ولو خص المثنى
بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان
جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان و
ضربا والواو علامة الرفع في المجموع لان الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون و
ضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل
الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروا في المجموع لثقل الكثرة وقلة المجموع
وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في
الكلام وفرغ عن تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعها المختلفة
شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشار الى تقسيمهما
فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي فيما عداه
فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه
اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة

الاعرابية

الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت اصلية
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف
الى ياء المتكلم نحو يا غلامي فانه لما استثقل ما قبل الياء بالكسر لمناسبة الياء قبل دخول العامل
اي ياء المتكلم
امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله عليه موافقة لها او مخالفة فما
ذهب اليه بعض النحاة من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي فغير مرضي مطلق
اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم
المعرب انما هو في جميع الاحوال او مختص ببعضها واستقل عطف على تعذر اي تقدير
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على الاشكال كما في الاسم الذي في آخره
ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة
كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب لاستثقال قد
يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف فنحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب
المتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو

في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمو فان اصله مسلمي لسقوط النون بالاضافة
فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل
الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف
حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها لان الياء المدغمة في الياء وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم
فانه لما اسقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا

واللفظي اي الاعراب الملتفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرهما تعذر فيه الاعراب او استثقل
ولما ذكر تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ويعرف
المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال الاسم المنصرف ما
الاسم فيعرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما او استجماع شرائطهما فيه اشار الى ذكر
من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام
هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموعها وهذين البيتين
من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور
وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع تركيب والعدل واو عطف
هاتين العلتين من الواو والنون المجرد الى فظلمة على لوزن والنون زائدة من قبلها الفاء و

زن الفعل وهذا قول تقريبي فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى وجمع النون الذي
حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ وخبره الظرف المتقدم عليه
يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع زيادة انها بعد ولهذا يعبر عنها بالالف و
النون زائدتين ولو جعل الالف فاعل لقوله زائدة والظرف متعلق بالزيادة واريد بزيادة
الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما
جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبل اخوه قائما يدل على اشتراكهما في وصف الركوب
وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة
النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كلا واحد من الامور
التسعة قول علة تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول
بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان عددها خلاف فقال بعضهم انها تسعة
وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها
الى الصواب هو من المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب
ذكرها في البيتين فقال مثلهما مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث
وزينب مثال للمعرفة واراد زينب بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي

وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال
للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه حكم غير المنصرف والاخر لمرتب
عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة يقوم مقامهما ان لاكسرة فيه ولا تنوين
وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من
حيثان له فرعيتان بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والاخر هما اشتقاقه
من المصدر فمنع من الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة تمكن
وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل
ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالف لسان
لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون اللتان تكونان
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه
الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ونحو احمد
يمتنع سواء كان مزحوما او غير مزحوم عن صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة
والتنوين فيه لا تجعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة
يقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف
اللغوي

اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكم المفهوم من الضرورة وزنا
القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن
او انزحاف يخرجه عن السلامة اما الاول فكقولها عليها السلام صبت على مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقولها عدد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كرره
يتضوع فانه لو فتح نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلا
مة يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قولنا للضرورة
قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة
الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله عليه السلام على خير الانام وسيد حبيب الى العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم معطوف على موصوف من سمي باحمد فانه لو قال باحمد لاخل بالوزن
لكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او المناسب او يجوز
صرفه غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب عند الكلمات
امر مهتم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلا
سل المناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع غير
المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسب وما يقوم مقامهما اي

الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكرر تان قامت كل واحدة

منهما مقام العلتين لتكرارهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع او

قد تكرر فيه الجمعية كالكالب واساور وانا عيم او حكمها كالجموع التي افقته لها

في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث

لكن لا مطلق بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة الكائنة

منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لافتراقهما اصلا فلا يقال في حبلى

حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف

التاء فانها ليست لازمة للكلمة اصلا بحسب الوضع فانها قد وضعت فارقة بين الملة

كدر والمؤنث فلم تعرض الدوام لعارضي كالعلمية مثلا لم يستوفوا

الزوم الوضعي فالاول مصدر مبني للمفعول اي يكون الاسم معللا

والاخر وجه اي خروج الاسم اي كون الاسم مخرجا عن صيغة الاصلية

اي عن صورة التي يقتضيها الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها

والمراد بصيغة ليست صيغة المشتقات فما فاقته الصيغة الى الصيغة

الاسم خرجته المشتقات كلها وان المعتبر من خروجه عن صيغة الاصلية

ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا تسقط بما حذف عنه بعض الحروف

كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن

صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر

مغايرتها بهاء كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحتها فخرجت

عنه بالمغايرات القياسية واما المغايرات الشاذة فلا تسلم انها مخرجة عن الصيغة الاصلية

فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة كما هو القياس

اعني اقوسا وانيابا بل انها جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس

من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقوس وانياب واخراج قوس وانيب عنهما وقال بعض

الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا المقصود تميزه عن بعض

ما عداه فيمكن ان يقال المقصود تميز العدل عن سائر العلل الا عن كل ما عداه فحينئذ

حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة الى تصحيح هذا التعريف الى

ارتكاب تلك التكلفات واعلم ان نعلم قطعا انهم لما وجدوا مثلث ومثلث

واخر وجمع وعمر غير منصرف ومعدول فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية اضاعوا

الى اعتبار سبب اخر ولم يصح الاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم ينتهون للعدل

فيجعلونه اعم من هذه الامثلة فيجعلونه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لابد

في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل الاسم المعدول وثانيهما اعتبار
اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الغرضية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض
تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده
محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل لتحقق العدل باخراجه
عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل
محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا
دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيق معناه خروجا كائنا عن اصل تحقق
يدل عليه دليل غير منع الصرف كمثنى ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا
دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني
القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظا مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد
ومثنى ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف
والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتها العدل والوصف
لان الوصفية العارضة التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لا
اعتبارها فيهما وضعفا واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم تفضيل لان معناه
في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل بالام او

الاضافة

الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال
بعضهم انه معدول عما في اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه
من اي اخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او
اضافة اخر مثلها نحو جئني وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك
فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع
وكذلك كتع وتبع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر
على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى وفعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها
اما جمع او جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد
الشيئين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد
اسماء في اجمع واضوائه احد الشيئين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا
لا يرد الجموع الشاذة كاناسي واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالاناسي
والاقواس كيف ولو اعتبر جمعها او لا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجموع
ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن ابن الحكم فيها بالشذوذ
ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اخر خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض
يكون الداعي الى تقديره ومنعه فرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانها لما وجد غير منصرفين

ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل وطالتوقف في اعتبار العدل
على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده يمنع الصرف قدر فيهما ان
اصلهما فاعل وزفر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام العدل لا عن
قاطمة وارادبها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة
بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء الاعلام المؤنثة مثل
حضار وطمار فانهما مبنيان وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان
البناء فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيهما
عدلها انما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق
سببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيها انما هو للحمل على نظائره
لا لتحصيل منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام هنا ليس في محله لان الكلام فيما
قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يسوونه
فلا يكون مما ظن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء
مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحملها
عدلها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ما خوذة مع بعض صفاتها
سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع بان تعرض له كاسماء الاصم فانه موضوع لذات ما

اخوذة مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع
فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية
كما في مثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد
علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا المعنى وصفي عرض له في الاستعمال لا
اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا العرضي
لعرضية فلذلك قال المصنف شرط او شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل
الذي هو الوضع بان يكون وضع على الوصفية لا ان يعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال
سواء بقي على الوصفية الاصلية او زال عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة
الاسمية اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاص بعض افراده بحيث لا يحتاج
في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء
بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مغيرة
الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مغيرة
الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية فيها
سواد وبياض وارهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني سواد فان هذه
الاسماء وان خرجت الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها

(اي السواد فانه جعلها كما هو معنى الدهمة للسواد مطلق)

في معانيها الاصلية ايذانا بالكلية ثم لما منع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية وزنا

الفعل واما عن استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل

والوصفية الاصلي في الحال وضعف منع اقوى اسبابها للحية على زعمهم وصفية لتوهم اشتقاقها

من الفعوة التي هي بمعنى الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعمهم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل

بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعمهم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال وجمع

الصرف في هذه الاسماء وعدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانهم لم يقصدوا بها المعاني لا

مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التنبيه اللفظي الحاصل بالتاء ولا يلزم

فانه لا شرط لم تشترط في التاء في سبيته منع الصرف العلمية اي علمية اسم المؤنث بغير

التنبيه لازما لان الاعلام محفوظ عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل

صرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلية والتنبيه المعنوي كذلك اي كالتنبيه اللفظي بالتاء

في اشتراط العلمية فيه لا فرق بينهما فرق فانهما في التنبيه اللفظي بالتاء شرطا لوجوب منع

الصرف في المعنوي لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرطه

تحتم قاء سعاد اي شرط وجوب قاء سر التنبيه المعنوي في منع الصرف احد امور الثلاثة

الزيادة على الثلاثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط

من حروفها مثل سقر او العجمة مثل ماه جور وانما اشترط في وجوب تاثير التنبيه

(٩)

المعنوي احد الامور الثلاثة ليخرج الكلمة بنقل احد الامور الثلاثة عن الخفة الى الثقل

فيقرب بها من الاسم الثقيل منع

نهما ان يعارض ثقل احد السببين فتزاحم قاء تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان

وهما العلمية والتانيث

العجم يثقل على العرب فهمتل يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التنبيث المعنوي اعني احد

الامور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما للبلغم

من طبقات النار وماه جور علمين لبلدتين يمتنع صرفهما اما زينب فللعلمية والتانيث

المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على ثلاثة واما سقر فللعلمية والتانيث

المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه جور فللعلمية والتانيث

المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سميت اي باسم المعنوي من ذكر فشرطه في سببيته

اي تاثيره اي اصل التاثير لا استمراره ليلا يلزم جواز الصرف ومنع

كون هذا الشرط في الاسم

منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان الحرف الرابع حكم قاء التانيث فاقام مقامها فقدم

وهو مؤنث معنوي سمي عن باعتبار معنى الجنس اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث

اي التانيث ثابت باعتبار معناه لحي لا باعتبار معناه الذي هو الفاظ كما هو الظاهر

الاصلي زال العلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف

معناه الكلي واطلاقه على قدم باعتبار معناه

وعقرب وهو مؤنث معنوي سمي عن باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل فمنع صرفه لانه

فيه تانيث باعتبار ان اريد رجل جارحة من الجوارح

وان زال التانيث للعلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صرف قدم

ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فقال قديم بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب

من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية

على الثلاثة

بخلاف فاذا سمي به رجل

لحصول معناه الجنسي العين

المعنوي في لا يقال اذا سمي به

معناه الجنسي لحصول معناه

من ان مؤنث معنوي كما عنا

ان شرط الزيادة على هذا التقدير

علما لمؤنث في ذال التانيث

بخلاف ولكن تحقق فيه

والتانيث الحكمي المعرفة او التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة

شرطها او شرطا شيوعها في منع الصرف ان يكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف

على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان

يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المظمرات والمهمات

لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة

يجعل غير المنصرف منصرفا فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما

جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعلها الجعفي لان فرعية

تعريف للاستقراء اظهر من فرعية العلمية للعجمة وهي كون اللفظ مما وضع في العرب ولتأنيث

في منع الصرف سرطان احدهما الاول ان يكون علمية او منسوبة الى العلم في اللغة العجم

ان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقل العرب من لغة العجم الى

العلم من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس يسمى به الحمير والى

القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت

شرطا لئلا يتصرف العرب فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا يصلح

سببا لمنع الصرف فعلى هذا الوسمي بمثل لجام لا يمنع صرفه لعدم علمية في العجمة

وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلاثة اي ثلاثة

حرف ليلا يعارض الخفة ثقل احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرطين

نصرافه نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف

لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان لم علامة

مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فيجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان

لا يعتبر فان قلت قد اعتبر العجمة في ماه جور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبرها

هنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين ليلا يقاوم سكون الاوسط

احدهما ولا يكفي من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبارها بالاستقلال او شرذ

وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممنع صرفهما لوجود شرط الثاني فيهما فان

في شرذ تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما احتاج التفريع بالشرط

الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه

مع انه متفرع على انتفاء شرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما

لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلوة والسلام تمنع عن الصرف الا ستة

محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهم وقيل ان هودا كنوح

لان سيبويه قرنهما ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان

قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح العجمة وهو سبب

قائم مقام بين شرطه او شرطيه مقام البين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي
كان اولها مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وهي
التي للجمع جمع التكسيرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعة
في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة
فانه لا تغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع آيا من جمع ايمن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت ليكون الصيغة مصونة عن قبول
تغير فتوالي تغير بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير
هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على ازنة كراهية وطوعية بمعنى الكراهية والطاعة فيخل
في قوة جمعية فتور والحاجة الى اخراج نحو مدينين فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال
ولا في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان
بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء
وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرطي تاثيرها كما مر
مثال ما بعد الحرفان ومصابيح مثال ما بعد الثلثة احرف او سطها ساكن وهو
فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع هاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو

كونها بلا هاء وجر علما للضبع هذا جواب عن سوال مقدر بتقدير ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة
منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه
غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية
الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى
عظيم البطن يسمى به الضبع مبالغة في عظيم بطنها كان كل فرد منها جماعة
من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في
منع صرفه الى اعتبار الجمعية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضباع
قلنا علمية غير موثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم للجنس
الضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمعية شرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف ليلا يتوهم ان
الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية وليس الامر كذلك اذ لا تعتبر
الجمعية العارضة وسراويل جواب سوال مقدر بتقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال
الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما
تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في

غير معتبرة

الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في
موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع المذكور كما قلت فقد قيل في التفصي
عنه انه اسم عجمي ليس بجمع لغة الحال ولغة الاصل حملا في منع الصرف على اوزانها
يوازنه من الجموع العربية كانا عيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو
وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم
من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة
سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الوزن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا
لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا فانه لما وجد
غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف في حين
لهذه القاعدة انهم جمعوا سروالة كانه يسمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعوا
سروالة على سراويل واذ صرف اسراويل لعموم تحقق جمعية تحقيقا والاصل في
الصرف فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جواري اذا كان
منقوصا على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي فعلى جره في حالتي الرفع
كقاضي وحكم حكم قاض بحسب الصورة فحذف الياء عنه وادخل التنوين عليه يقول جاءني
ومررت بجواري كما يقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء مفتوحة

مفتوحة نحو رأيت الجواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم
الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال يتعلق بجزء الكلمة
مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة يجيء بعد فاصل جواري قولك جاءني
جوار حواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى الاعلال عليه
هو الاصل ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جواري على وزن
سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال اسم منصرف والتنوين
فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذا ذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه
الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بحكم الملفوظ وهذا هو الاجود والاعراب على الراء
والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة
او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وقد لغة بعض العرب
اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب يقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري وبناء
هذه اللغة على تقدير منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة
فيما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جواري جواري بالضم بلا تنوين حذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جواري وعلى هذا

اللغة لا اعلال الا في كلمة واحدة لخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفته

او تشرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها منع الصرف

وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف

تؤثر في المضاف اليه ما يضاف اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة

على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على اصالتها

قبل العلمية فان التسمية بها انما تدل دلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها

التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذ كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها

منع الصرف الذي هو من احكام المعربات وان قلت كان على المصنف ان يقول

وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه

وقطوية ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كان اكتفى في ذلك بما ذكره فيما

بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها لما

فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك

هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية

او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعروفان من اسباب منع الصرف تسميا

مزيدتين لانهما من حروف الزوائد وسميان مضارعين لها لمضارعتهما الفي التأنيث

في منع دخول تاء التأنيث عليهما والخاتمة في ان سببيتهما لمنع الصرف امالكونهما

مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه او امامشابهما لالفي التأنيث والراجح هو الثاني

ثم انهما ان كانا في اسم يعتد به صالحا للصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف

اما ان لا يدل على ذات مالم يوضع معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كحاتم

وضارب ويعبوب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور هنا هو

يعني الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطهم اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف

وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية

تحقق لزوم زيادتهما او يمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التأنيث كعمران او كانا في صفة

فانتفاء فعلانة اما كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع

وصول التاء التأنيث عليه ليبقى مشابههما لالفي التأنيث على حالهما ولهذا الصرف عريان

مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى

لا يكون فعلانة فيبقى مشابههما لالفي التأنيث على حالهما ومن ثم اي من اجل المخالفة

في الشرط اختلفوا في رحمن وانه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة

لان فعلى صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا على مذكر ولا مؤنث فعلى مذهب من شرط

انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلامن ممن وان شرط وجود فعا فهو منصرف دون سكر

فانه لاخلاف في منع صرفه لوجود شرطه على المذهبين فانا مؤنثة سكرى لاسكران

لانه مؤنثة دون ندمان فانه لاخلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين ندمانة لانه مذكر

من الندم اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لانه

مؤنث ندمى لانه مذكر ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يختص او يغلب من اوزان الفعل

وهذا القدر لايكفي في سببية منع الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما ان يختص الفعل

بالفعل بمعنى انه لايوجد في الاسم العربي الامنقولا عن الفعل كشمر على صيغة الفعل

المعلوم من الشمر فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكيذبر لما وعثر

وختم لرجل هذا افعال نقلت الى الاسمية نحو يقم اسما لصيغة معروف وهو الذي

وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح

الاختصاص ومثل ضرب على بناء المفعول اذا جعل علما للشخص فانه ايضا غير منصرف

"للمفعول" ووزن الفعل وانما قيدنا البناء فانه على البناء غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه

بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله زائدة او في وزن الفعل او اول ما كان على وزن

زيادة حرف او حرفين زائدة من حروف انيتمون كزيادة الف اشهل زيادة حرف او حرفين

اول الفعل كاغر قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء

لانه يخرج الوزن بهذا التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل

ولو قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم

يرد عليه ارنب اذا سمي به فان لحوق التاء للتذكير فلا يلزم قياسا

ولا اسود فان مجيء التاء اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف

الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة

ومن ثمة ارمد ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف

لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله

التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة

اي كل اسم غير منصرف يلوح فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسبب المختص كعمر وزفر

اوفي شرطية بسبب اخر واحترز بذلك عما تجامع الفي التانيث او صيغة منتهى

الجموع فان كلا واحد منهما كاف في منع الصرف ولا تاثير فيه للعلمية فاذا

ذكر ان يراد العلم بواحد من الجماعة المسميات به نحو هذا زيد وربما

زيد اخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه

به نحو قولهم لكل فرعون موسى او لكل مبطل محق ضرب لما بين او ظهر حين بين

سبب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لايجامع مع مؤثرة

الالف اي سبب الذي هو اي العلمية شرطا فيه وذلك في التانيث لفظا او معنى والعجمة والتركيب

والالف والنون المزيدتين فان كلواحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط

بعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء من الاول اي

تجامع غيرها شرطا فيهم العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما موثرة

في احمد وعمر وليست شرطا فيهما كما مثلت واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل

دين لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها

اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها اي لا يوجد شيء من الاوزان

بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا يجب

فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب او لم يبق فيه

من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى

السبب الذي هو العلمية بذاتها واسبب الاخر المشروط بالعلمية من وصف

فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العلل

ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان ضمة بكسرتين على

من اوزان الفعل مع وجود العدل فانه امر من ضمت يضمت وقياسه ان يجيء بضمتين

جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود ضمة

وان لم يتحقق في الاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لهم جميعا

وزن الفعل وقد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي

في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع اياه واعتبار الصيغة عن الصرف خروج

ذلك الاصل وهنا لا يقتضيه لوجود سببين في ضمت وراء العدل وهما العلمية

والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على

قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه

ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند

الى لغة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن بناها على ذلكة الظرف نحو احمر علما اذا نكر

والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران

وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى

الوصفية فيه قبل العلمية للكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه

بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان

معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية

اعتبارا للصفة الاصلية اي انها خالق سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية

الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار

الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل

والنون المزيدتين فان قلت كما انه لامانع من اعتبار الوصفية الاصلية

لاباعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعتبر

الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال

وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة

الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد

وبياض ففيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما

اخر بعد تنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه

فان الوصفة قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعود من

غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل والاولى و

وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وانكان

لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف

والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية

بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء

بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفة

لما يلزم في باب حاتم على تقدير معتد من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية

والعلمية فان العلمية للخصوص والوصفية للعموم فحكم واحد وهو منع صرف لفظ

اي تحصيل اثر واحد

بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت

انضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة

والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم

اجتماع متضادين قلت تقدير احد ضدين بعد زوالهما مع ضد آخر في حكم واحد

ان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما غير مستحسن

وجميع الباب اي باب غير المنصرف بالام او بدخول لام التعريف عليه او الاضافة

او اضافته الى غيره يجر او يصير مجرورا بالكسرة اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يقع

بقوله يجر لان الاجر قد يكون بالفتح والاباب بقوله ينكسر لان الكسر يطلق على الحركة

البناية ايضا والنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم

من ذهب الى انه منصرف مطلق لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما

هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني الام او الاضافة قوي جهة

الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع

مع الام

والاضافة ومنهم من ذهب الى ان العلتين انكانتا باقيتين مع الام والاضافة

كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احداهما كان منصرفا وبيان ذلك

ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلق والممنوع من غير المنصرف تابع لا

هو تنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف

التنوين

الفعل لم يؤثر الا سقوط ما دونه تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى

التنوين للامتناع من الصرف + ان العلمية تزول بالام والاضاف

العلمية شرط للسبب الاخر التام معها كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد

وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على تاثيرهما وهذا القول اس

عرق المضوف غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان مو

الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعق

الصافنات للذكور من الخيل وجمال سجلات او ضخمات وكالايام الخال

هو الدال على المرفوعات لان التعريف انما يلحق للماهية لا للا

ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضم

والالحق والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقد

ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل

معرب لكان مرفوعا لفظيا او تقديرا وكيف يختص الرفع بها على الرفع

بحث عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجي فهمنه

المرفوع او هما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه

المرفوعات عند الجمهور لا يخرج الجملة الفعلية التي هي اصل

الجعل دلان عامله اقوى من عامل المبتدا او قبل اصل المرفوعات

المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم

بخلاف الفاعل لانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق وكان اقوى

بخلاف الفاعل لانه لا يحكم عليه الا بما يشتق وهو الفاعل اي ما يسمى حقيقة

او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيد اسند اليه

الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عنه المبتدا لتوابع الفاعل وكذا

المراد جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير

التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهها وما شبهه في العمل

وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر

واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم الفعل او شبهه عليه

اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانهما اسند اليه

الفعل لان الاسناد الى الضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر والمراد

بتقديمه عليه وجوبا يخرج عنه المبتدا المقدم عليه جوازا نحو كريم من يكرمك

فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل

قلت المراد وجوب تقديمه نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع

ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به او اسناد واقعا على طريقة قيا

الفعل او شبهه وطريقة قيامه به ان يلزم على صيغة المعلوم او على ما

كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن المفعو

مالم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والا

الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفا

كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المف

فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قو

زيد قائم

زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد

قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبهه والاصل في الا

الجموع الصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اسم جنس من غير ه فاعدا الاشرف للاشرف

فان فقد فيه الكل كالعين لو اثنان كالمرأة او واحد نحو اجوع عليه الفرس لم يجمع هذ

الجمع والمراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا

يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون لسكون الاول وابو كيسا

يفتحها ويدخل فيه نحو درقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا

لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا تمنع من الجمعية بالواو ولان الممدود تقلب

واوا فتمحى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها و

شرطه اى شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر السالم ان كان صفة من الصفات

غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اعلم شرطه فالشرط الاول كونه مذكرا

يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء او مذكر غير

مستوف صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل

والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر وحمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولهم

يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لا لالة على الزيادة والشرط الثالث ان لا

يكون ذلك الاسم فعلان فعلى او مذكرا غير مستوفي تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على

صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق

بينه وبين فعلان فعلانة كندمانة ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصلية الف

بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها الشرط الرابع لا يلزم الاسم المذكر

مستويا فيه اوفي هذه الصفة بتاويل الوصف بالمؤنث مثل جريح وصبور فلا يجمع

والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجعل

مختصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس

ان لا يلزم الاسم المذكر متلبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة المؤ

وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه او نون الجمع بالاضافة

في التثنية وقولنا نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها او ارضين بفتح الر

وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لاستيفاء الذكر وال

وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء وتحذ

كلية اخرجتها من الشذوذ ومنها سنين وامثاله وابقى على الشذوذ ذوا مثال

تقصيدا ذلك فليرجع اليه المؤنث اما الجمع الصحيح المؤنث مالحق اي جمع لحق آخر

مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط جمعه الصحيح المؤنث انكان صفة وله اي لذلك المف

مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون ليلا يلزم مزيد اللب

على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط

جمعه ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحايض لانه يقال في جمع حائضة

فلو قيل في جمع حايض ايضا حائضات لزم اللبس والاعلوا على قوله انكان صفة

يكن

اي وان لم المؤنث صفة بل كان اسما جمع هو الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل

طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد

لان الاسماء المؤنث بالتاء المقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها

غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالتاء والالف بل هو فيها مسموع كالاسبوعات

والكائنات وذلك لخفاء التانيث لانه ليس بحقيقي ولاظهار العلامة جمع المكبر بها

تغير الجمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا

تنقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا

المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان

تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تغير في الجمع

مطلق فهو اعم من ان يلزم من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة

الزيدة كما يدل عليه ما لابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان

ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما وجمع القلة وهو ما

يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل ايجمع يكون على وزن افعل كافلس جمع

وافعال ايجمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي

وافعلة كان شغته جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح من

كان كمسلمين اومؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمع

المطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلح ان لهما وما عدا الكل المركب

من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له

وقد يستعار احدهما للاخر لوجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع

اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء كان صدر

كالضرب والمشي او بصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه

على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل

جلوسا وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلاله وويحاله مما

الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو المصدر

الثلاثي المجرد سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في كتاب

التصريف وفي غيره اي غير ثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه

قياسي اي قياسي كما تقول لكل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال ولكل ما كان

ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا

الى غير ذلك مما علمت في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق

حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس او حال كونه غير ماض مستقبلا

كان او حالا نحو اعجبني اكرامك عمرا وخالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما

لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما سبق في الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا

مطلق يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فان

اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه

في تقدير الفعل مع ان وشيء منهما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا واضرب

زيدا ولا يضاف معموله فيه او يكون ظرفا او مجرورا بحرف ظرف او مجرور فلا يضاف

لاضافة المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر

والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه لا جمعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم

فاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه

شبهة وجها ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل

مظهرا مطلق فلا حاجة الى قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا

يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة

الى الفاعل ما خوذة في مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منوطا ولي لانه اقوى مشابهة للفعل

لكونه نكرة نحو قوله ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا
او ظرفا او مفعولا لاجله الى فاعله نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب
التاديب واعماله اى اعمال المصدر متلبسا بالام او بلام التعريف قليل لانه عند عمله مؤ
بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر
ولكن يجوز ذلك على قلة فرقا بين الشيء وبين المقدر به قيل لم يات في القران شيء من المصادر
المعرفة بالام عاملا فاعلا او مفعولا صريحا بل قد جاء وعاملا بحرف الجر نحو للبحد الله الجهر بالسو
فان كان المصدر مفعولا مطلقا من غير اعتبار ابدا له من الفعل فالعمل للفعل من غير نحو
او يلزم للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربا زيدا ضر
او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا او كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل
ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وجدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل
للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمل البدلية ففي قوله وجهان ذو
وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالحمل المعترضة لئلا يتو
احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين ان تعلقه على س
اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل او حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام او الفعل به اولا
قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جعلا امر يذكر بلفظ ما ولعله قصد التنو

الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة
الثلاثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحدوث وغيره
من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منها
عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان
اسم الفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق
ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام
به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان
فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة
فقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة
على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسند اخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كما اسند اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان
الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن
معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة

ويحل شان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان
لوجود الزيادة فيه

ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة
صيغة فاعل اشتركت بها عدة المتعلق الى كثرة

مثل احكام اسم الفاعل وقد اثبت جمهة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل
عبارة

من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماشٍ واكل وكلما اشتق من مصادر

الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة
على وزن فاعل

او افعل تفضيلا او صيغة المبالغة كمحسن واحسن ومضراب وصيغة
صيغة مبالغة اسم التفضيل

اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن فاعل ومن غيره او ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا
اشارة الى ان الباء بمعنى مع

مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم وبميم مضمومة بدل
اي

عن موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما او لا ومع كسر ما
قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كمذ يتفعل ويتفاعل وينفعل
نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضموم ومستغفر فيما
موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثالا للكسر
اسم كان

فيما قبل اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل
خبر كان

قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي يعمل اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون
لازما ويعمل عمل فعل الازم وان كان متعديا الى مفعول يكون هو ايضا

الى مفعول واحد وان كان فعله متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى
او ثلاثا

الظرفين والحال والمصدر والمفعول له ومعه وسائر الفضلات كذلك يتعدى
عطف على ما تقدم في مكانه

هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال فيعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط
اي بشيء يشرط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان

وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد من الحال والاستقبال اعم من
سط
ان يكون تحققا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط
هم شاهر
هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم
الفاعل العامل بمعنى الماضي كائنا موجودا ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان
كائنا موجودا الآن وبشرط الاعتماد اي اعتمادا اسم الفاعل على صاحبه اي على
غ
المتصف به وهو المبتدأ والموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوم فيهم
جهة الفعل من كونه مسندا الى الصاحب نحو زيد ضارب ابوه وجاءني رجل
ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على همزة الاستفهام منه
ونحو هل الالفاظ الاستفهامية او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا
ذه لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا دخلا بهما شبهه للفعل نحو ما قائم

زيد واقائم الزيدان وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل الذي
للماضي لزمان الماضي بالاستقلال او ضمن الاستمرار وان يريد ذكر مفعوله وجب الاضافة
اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية
مثل ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوبها اضافته لانه تنوين
عنده سواء كان بمعنى الماضي او الاستقبال او الحال فيجوز ان يكون مضافا
على المفعولية وعلى تقدير اضافة ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل
اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باذرع
وقد اجاب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه
فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل لا مقدر لاسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو
درهما امر فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو درهما قيل
اعطاه فيقدر درهما اي اعطاه درهما فان دخلت الام الموصولة على
استووا الجميع اي جميع الازمنة في عمله فتقول مررت بالضارب
زيدا امس على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقو العذاب
فحن فيها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة الام والقراءة بها لا تجوز
عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي من حدث موضوع لمن وقع

امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة
حتى عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال الام عليه
وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغير صيغة الى اخرى بحيث يخرج عن حد
اسم الفاعل للمبالغة اي الفعل المشتق من كضرب ابو ضروب
مضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله
او مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير
ان صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة
فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله
اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضارب ابوه هو
الان او غدا او مررت بزيد الضارب عمرا الآن او غدا او امس
وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية
جواب سوال وهو انه لم يعمل اسم الفاعل للمبالغة
في المثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصحى
كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا العمل وشروطه لعموم
تطرق التحلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع

تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الان او غدا او
الزيدون الضاربون او الزيدان الضاربان عمرا الان او غدا او امس
ويجوز حذف النون اذا اريد المثنى والمجموع مع العمل معمولة بنصبه على المفعولية
بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا
مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين بقصد التخفيف لطول
الصلة بها كقوله من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة اذ الاصل فيها ان
تفعل عليه فضرب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتبر اقامته من
مقام ما مر في اسم الفاعل قوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة منه
المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق
من فعل موصوف بزيادة على الغير ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه
فقط وصيغة من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم
بفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله والتقدير
النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او اللبس فزيد
كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله فاذا كان معرفا بالام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو حقيقة

او المعتل
درهما الان

الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث مما اشتق من فعل
للازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن لم يقم به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث وذلك باسم فاعل
لا صفة مشبهة والازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عن الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من
رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال الرحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة
له لكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه
نحو ضامر وطالق لانهما بحسب الوضع للحدوث وغرض الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة
هي اختلاف انواعها المخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو من اسم الفاعل من
الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدر بحيث
لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المسكن في مخالفة او صفة مصدر محذوف اي كائنة على
قدر ما يسمع وخص من مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول
ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها مشابهتها اياه فيما ذكر
لحسن وجهه وشديد ويعمل عمل فعلها مطلق اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراط فيها واما اعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها
اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها اقساما

بالام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمول لها اما مضاف او متلبس بالام او مجردة

اى عن الام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة

معمول اى معمول الصفة المشبهة فكل واحد من هذه الاقسام الستة فوقع تارة ومنصوبا

ومجرورا اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الستة

الثلاثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة قال فوقع في المعمول على الفاعلية

والنصب على التشبيه بالمفعول في المعمول للمعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا

في المعمول النكرة هذا عن البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف

وقال بعض النحاة على تشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشلوبين الرضي الاولى التفصيل والجر في المعمول

الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى مفصل هذه الاقسام ضمن امثلة جرية قولنا

وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجر

بالاضافة فهذه التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام

اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن

بالوجوه المذكورة وحسن وجهٍ عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلاثة

وجهه بادخال الام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتبيئة بالمفعول او جره بالاضافة

وانما عدل الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان

كانت للصفة المجردة عن الام وهذه الصفة ذات الام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة

على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجود والثاني عدمي وعلى التقدير فتفصيلها لان اقسام

الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها يحلق فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات

الام فان قسمين منها ممتنع كما قال اشار منها بين تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة ان يكون

بالام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن

وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه حقه لان الحقه في الصفة المشبهة انما

يحذف التنوين او النون كحسنٍ وجهه بالاضافة او يحذف في ضمير الموصوف منه فاعل الصفة

او فيما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او يحذف فيهما

معا والاخر فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة بالام مضافة الى معمولها المجرد

عن الام ومثل الحسن وجه او وجه غلامه لان اضافة الحسن الى وجهه وان افادت التخفيف بحذف

الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوهما لان اضافة المعرف الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف

لكنها الصورة تنعكس المعهود من الاضافة واختلق في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن الام مضافة

الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه قبيح وجه البصريون يجوزونها

على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح

انها لم تكمل الاضافة لقصد التخفيف فقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان

يقتصر على ادون التخفيف اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف

الضمير مع الاستتار عنها استكنان الصفة والذي اجازها بلا قبح ينظر الحصول شيء من

التخفيف وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام

التي كورة وهي خمسة عشر قسما لما كان في ضمير واحد هنه

اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل لموصوف قام به
الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني

ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره اصل ذلك

الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف او لذات متصفة

بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما

اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسم

الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في

تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغة افعل للمذكر وفعلى للمؤ

والكان بحسب الاصل فدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا

بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنيا

اسم التفضيل من اي حدة ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء

افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المي فطم

على التمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة

احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق

الحسن الوجه بنصب الوجه مجرورا وحسن الوجه بجر الوجه مجرورا والحسن وجهه

وحسن وجه مجرورا وامامة المحول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعهما وهما قسمان

تسعة احسن لان الضمير فيه يقدر بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما مكان فيه ضمير ان منها احول

والاحرف للمحول مثل احسن وجها والحسن وجها بنصبه فيهما فهو فيهما حسن لاشتماله على الضمير

غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منهما وهو اربعة اقسام الحسن

وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولا كان وجه

الضمير غير ظاهر الصفة مثل ظهوره في المحول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت

محول الصفة بها فلا ضمير فيهما او الصفة لانه محول لها فاعل لو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل

فهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع عند تثنية فاعله الظاهر وجمعه وكذلك تلك الصفة

لا يثنى ولا يجمع بتثنية محولها وجمعه والا اي وان لم ترفعه محول الصفة بها بل تنصبه او تجر فقياسها

ليكون فاعلا لها فتؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى وتجمع

اذا كان الموصوف مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون

حسنو وجه وحسنو وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول

المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا

اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي

الثمانية عشر فيعان الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما

الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصب وجه واذا كانا متعديين لاثنين لا يجوز اضافتها

ليلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت مثلا زيد ضارب اياه وزيد معطى اباه لكم ان

مفعول الضارب او فاعله ونصب تشبيها بالمفعول وفي الثاني انه مفعول ثاني لمعطى او مفعوله

من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يجعل

ان يلزم تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصولا

او يكون من حروف مزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او

فلا بين ما هو مشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون او من ثلاثي مجرد ليس

بلون ولا عيب فظاهر لان منهما اشتق افعل لغيره اي ليخبر اسم التفضيل

كاجهر واعور فلو اشتق اسم تفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور

او زايد الحمرة والعور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم

على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع

مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب وهو

الفضل فان قصد غيره اي غير ثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان للاخر زيادة فيه على

توصل اليه اي الى غير ثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثل

للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحينئذ قيد اللون

بالظاهر لا يرد نحو اجهل وابلد لكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق افعل

على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا

بخلافه فتأمل

نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو

ظاهر كما حكي هبنقة بن تعليق ضرات وعظام وحبو على صفقة وركوده

ليحيى طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف له نفسي ولا اصل ونقد ذات ليلة

اخوه قلادة فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فقيه شايبة من حمق

ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قيل

لا يلزم ما ذكر لجواز ان يكون اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور

وان يكون اشتقاق وابلد لمن يكون اثار الجهل وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ

والظاهر لم يقل به احد كما في غاية التحقيق الا ان الشارح قال ذلك مبالغة في سلب فوة ذلك القول تكلم

ولم يقل بذلك احد عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال

او باشتقاق احمق من حمق لا يلزم بهذا الظهور وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يلزم اثار الجهل والبلادة

وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهر فان الباطن يبنى منها افعل

تفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياس اسم التفضيل الواقع

اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياس مطرد لكثر

اللباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع

قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية واولوم لمن هو اشد ملومة

وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اسم التفضيل على

احد ثلاثة اوجه وهي استعماله مع من او الام على سبيل الانفصال

الحقيقي فلا بد من واحد منهما لان وضع التفضيل على الشيء على غيره

فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة

فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من

استعمال هذا التفضيل وصوفه على مشاركيه هذا المفهوم العام مثل زيد

افضل الناس اذ افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف

احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به

زيادة مطلقة اي ثابتة معينة زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على

المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح او لتوضيح اسم

التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم

لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى

جماعة هو داخل فيهم نحو قولك بينا هم افضل قريش اذ افضل الناس من

بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف

احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في اخوته ويوسف وان تضيفه الى جماعة غير

نحو فلان اعلم بغداد اذ اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها متناوله و

مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو

الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اذ افراد اسم التفضيل وان

كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير اذ كان موصوفه مؤنثا نحو زيد

ظاهر اللام يشار باللام الى معين يتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما

كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو او الافضل او الشخص الذي قلته انا

افضل من زيد فعلى هذا لا يكون الام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل

اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا

بالام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو الافضل من عمرو

والا يكون ذكر الام او من لغو واما قول الشاعر ولست بالاكثر منهم حصى

وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي ليست من بينهم

بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل

ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف

اليه اي الله اكبر كل شيء او انه من مع جروه اكبر من كل شيء عرفا واذا اضيف او

دخله الالف واللام افاد التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة

موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه او على ما الحق باسم التفضيل اليه بانه غير

تحققه ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان

الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاول له ذكر المفضل

ويشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا

او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا

لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الالف واللام وتذكيره وكون المفضل عليه مذكورا

مع المطابقة او مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو

اسم التفضيل صفة لنحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند افضل

النساء والهندان افضليتهما والهندات افضليتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام

في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به

زيادة مطلقة والقسم المعرف بالام منه فلا بد فيهما من المطابقة او مطابقة

اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقته

لموصوفهما مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم

ذكر المفضل عليه بعدهما وهو اسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير

غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادات التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر

حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين اخويه

من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضل اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة

وانما خص المظهر لانه يعمل المضمر بلا شرط لان العمل المضمر ضعيف لا يظهر اثره

في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به

سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فعلا دال على الفعل

يقال الله تعالى هو اعلم بمن ضل عن سبيله او هو اعلم من كل احد يعلم من يضل واما

الظرف والمجاز والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والمجاز يكفيهما رائحة

من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصب ما يحلو عن معنى الفعل الا

نحو طاب زيد نفسا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو

عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل الا لانه ليس له بمعناه الزيادة ليعمل عمله ولانه

لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا شيء ولا يجر ولا يوشح بعد

مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان صفة او وصفا بيانيا هو

اللفظ الشيء معتد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو صفة المعنى بسبب

مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول او باعتبار تقيد

بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه ذلك المسبب باعتبار غيره او باعتبار تقيد

بغير ذلك الاول فيلزم باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا عنه

بعد جزء الكلام او حال من اسم او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثله

زيد رجلا احسن في عين الكحل منه في عين ذي رجل هو الشيء الذي ثبت له اسم

تفضيل اللفظ والكحل مسبب مشترك بين الرجل مفضل وبين عين زيد مفضل

باعتبار عين الرجل فضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون ذلك اللفظ ثابتا

لشيء وغاية المعنى لسبب يحصل لصاحبه يعتمد عليه ويحصل لمظهر تعلق الصاحب

حتى يستقر عليه فيه كالصفة المشبهة لا نخطاطا درتبتهما عن رتبة اسم الفاعل

فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد

ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه

من وجه بعد اتحادهما بالذات يخرج عن مثل قولك ما رأيت رجلا احسن في عينه

عن في عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا

وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وليلا يبقى على ما هو الاصل اسم

التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن

التفضيل كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه

يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل

لانه اما حسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل فعلة من المواد الاخر بمعنى الفعل

وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن

لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيثبت

انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل الحسن كحلا في عين

مقيدا في زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساوات يابى مقام المدح فترجح

المعنى الى انه حسن في عين كل واحد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن في

النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل سلط النفي عليه مجردا عن الزيادة فيفي

لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا

الى حسن زيد اما بالمساوات او بكونه دونه والقياس يكونه دونه لانه

سبب المقام فرجح المعنى الى ما رأيت رجلا حسنا في عين الكحل حسنه في عين زيد

فانتفى المساوات والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يجوز ان

يقصد بنفي المساوات نفي الزيادة ايضا لان في الزائد على شيء ما يساويه يوهم الزيادة فيصير

ان يقصد به عرفا نفي المساوات مطلقا ولو في ضمن الزيد فانتفى الزيد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن

كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح وان قلت لو كان الزيادة زوال

تفضيله بانتفى يقتضي جواز عمل اسم التفضيل المظهر بيقتضي ان يكون عمله مثل ما رأيت رجلا افضل

ابوه من زيد جايز كما جازت المثال المذكور قلت فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه

في المثال المذكور متحدان بالذات والاضافة اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات

فمع صحة الاتحاد ضعف معنى التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد

الزيد بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا

في معناه التفضيل فلم يقو ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المفعول به انتهى اقول

احسن بالجرية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم

تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول لقوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كما انه يجوز

من هذه الحيثية فيها اجنبي لا من هذه الحيثية لانحلالهم بينهم وبين معمولاته من هذه الحيثية

يجر بمن عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والجار العامل

بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق

اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على

الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن في معناه تعلق

وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن منه الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو

ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المعنى

والكلام فيها وما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود

بلا زيادة ونقصان اراد ان يبين على ان تعبيرها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة

احصر منه وعلى ترتيب غير ترتيب ويتقل بهذا الترتيب اليها انتهى سبويه واستشهد به

اتباه هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولكن ان تقول ما رأيت رجلا احسن

عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار

وكلمة ولو في لفظ العين من البين والكائن بمن زيد لكان اخصر منه لظهور معنى المقصود على

الوسط

كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل تغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه

لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل فان في مدة على اسم التفضيل اذ كر

المعنى على حذف المضاف

العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصل العبارة

عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا

وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل منه في عين زيد او تقول

معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على اللبخ

وجهان للكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره وانما جاز هذه الصورة وان لم يكن فيها فضل ظاهر لوقوعه

فعلا بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا

اي منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلة ما رأيت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر

وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال

وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله وادي وهو مذكور لانه كان في

مقام بيان الاحتراز عن المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه شهرت على وادي السباع ولا ارى

كواكب السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائيه واخوف الا ما وقى الله سالما كان اصله

الا ما وقى الله سالما في واد اقل به ركب متلبسا في واد السباع فقدم واد السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب

اسم جماعة الركبان وهو تفسير لكي الابل عرفا والثانية من اتى يأتي كالتحية من حيا يحيي وحي الله

المكان وجاء يجيء وسار يسير من السرى وهو سير الليل فقوله اتى اما من رؤية البصر او من اوية

القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكواد السباع حال منه مقدم عليه وعلى الثاني واديا

مفعوله الاول وكواد السباع مفعوله الثاني وعلى تقديرين حين يظلم ظرف لتسير

المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية وحالية واقل صفة واديا او لكي

به متعلق باقل والمجرور عائد الى الوادي وركب فاعل اقل وجملة انوه صفة له

وثانية تميز عن نسبته اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان ثانية واحوذ صفة

على اقل وهو مفعول اسند الى ضمير واديا اي المعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي

السباع والخوف منه وماء وقر مصدر به وسار يا ايها الركب سارا مفعولا مطلقا

مغرثا اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله سار يا قول مرة بعد اخرى

منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل واديي السباع حين اتحاطم

الظلام واياما يكون توقي الركب به اقل من توقهم بوادي السباع ويلون الولاة

من واد السباع في وقت الا وقت وقاية الله ركبا سار يا سائرا بالليل فيه عن الاقتداء

ولو عبر بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركبا اتوه به منهم بوادي السباع

عبر بالعبارة الثانية فقلت ولا ارى واديا اقل به ركبا اتوه من واديي السباع واقل

الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه علم من دليل الانحصار كل واحد منها ولم تلتفت

بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك

تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل على كلمة دلالة على معنى كائن في نفس

في نفسه ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة

الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى ويكون

المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فيرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس

الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في اول الكتاب من وجه

الحصر ارجاع الضمير الى ماده كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلاثة احدها الحدث الذي

هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة فاعلها

معنى حرفي هو الة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك

النسبة وما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد

بالمعنى ليس معناه المطابقي بل هو اعم لكن لا يتحقق الاية بالمعنى ضمن التضمن فخرج بعض

القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترنا وضعا باحد الازمنة الثلاثة المفهم عن لفظ

الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وصفا يخرج

المستقبلية من الزمان نحو عسى وكاد اذا قرنا معناها به بحسب الوضع ويصدق عليه الماضي

انه اقترنا صاحب الازمنة الثلثة لوجود الاحرف الاشين ولانه مقترن بحسب الوضع

بواحد وان عرض الاشتراك من بعد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد

لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيق وشيء من ذلك

لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالته الاولى على الاستقبال القريب

والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها انما وضعت اما لنفي الفعل كلما

او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا تنهى او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكاذا

هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوقة تاء التانيث عطف على دخول واما نحو

تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بها لم فاعل والصفات استغنت عنها

بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث الفاعل فلا جرم اختصت

ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء

فعلت امر لنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة قد

في تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بها لم فاعل والفاعل انما يكون

وفروعه وخطاوفروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير متحركا عن لزوم تساوي الفروع الاصل

المرفوعة وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم ابق واجدر

الماضي ما دل على فعل لا بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر

الا انه فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على

بعض انما يكون بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على

زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما هو موضوع للفعل فلا

ينتقض بنحو الحجر يمثل امس وبأن دلالته ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض بمنعه بلم يضرب وجميع منع الحجر

بان ضربت مبني على الفتح خبر مبتداء محذوف اي هو يعني الماضي مبني على فتح لفظا كضرب

او تقديرا كرمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته

المضارع في وقوعه موقع الاسم كزيد ضربته موضع ضارب وشرطا وجزاء نحو ان

ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير المعتل

وضع المتحركة فانه مبني على السكون معتل نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع فتحات فيها

هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحركة احترازا

عن المستتر ضربا لانه مبني ايضا على فتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا وتقديرا

كرموا المضارع ما اشبه اي فعلا اشبه الاسم باحد حروف ائيت او حال كونه متلبسا باحد حروف

تانيته اي التي يعني الحروف الاربعة التي جمعتها كلمة نائيت وهذه المشابهة انما يكون

لوقوعه او وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم

مشترکا بين المعانی المتعددة کالعين او تخصيصه بالجر

انه يکون لوقوع الفعل مشترکا او لتخصصه بواحد من زمانی الحال والاستقبال

وبالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد کما مر کما انه

تخصص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بهذا بخلاف الاسم

لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع

کالشبهين ارتضاعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من

لحروف الاربعة للمتکلم مفردا مذکرا کان او مؤنثا مثل اضرب والنون لمع

کان به غيره واحد کان ذلک الغير واکثر مثل نضرب وکانهما ما خوذان من

والتاء للمخاطب مطلق کان واحدا او مثنى او مجموعا مذکرا او مؤنثا والمؤنث

غيبة او حال کون المؤنث والمؤنثين غائبا او ذوغيبة والياء للغائب غيرهما او خبر

المذکورين وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه فقوله غير القسمين المذکورين

بولية من الغائب وان لم يضر بالاضافة معرفة لکنه خرجت بها عن الکارة

فهو في قوة النکرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق

وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية کيدحرج

او لا يخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما ماضيه على اربعة احرف کيدحرج

ونحوها ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه وان کان

هذا الکلام في قوة لنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به

نون تاکيد ثقيلة کانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احديهما

يکون مبنيا لان نون التاکيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الکلمة فلو دخل الا

اعراب قبلها يلزم دخوله وسط الکلام ولو دخل عليها لزم دخوله على الکلمة

حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يکون ما قبلها ساکنا لمشا

يهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب شارک

الاسم فيهما وجزم يختص به کالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة

مالم يکن حرفه الاخير حرف علة الجزم عن ضمير بارز مرفوع للتثنية مذکرا کان

او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجميع المذکر مثل يضربون وتضربون

والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع

صيغ يضربان للواحد الغائب المذکر وتضربان موضعين للواحد الغائب

المؤنث والواحد المخاطب المذکر واضربان للمتکلم الواحد وتضربان للمتکلم

مع الغير بالضمة حال الرفع والفتحة حال النصب لفظا اي حال کون الفتحة

والضمة لفظيتين والسکون حال الجزم مثل يضرب ولم يضرب ولن يضرب

والمضارع المتصل به ذلك يضمر البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون

حالة الرفع وحذفها أو يجد في النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه

للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربين

وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الخ والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالحذف

في حالة الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لخفة

في حالة النصب لخفتها نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي يجد في الواو والياء واو

الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة استقصاء المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم

لمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لم يقبل الحركة

تقول لم يرض ولن يرضى والحذف او حذف الالف في حالة الجزم تقول لم يرض ويرضى

المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم كزيد يقوم سواء كان العامل فيه هذا التجرد

كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه

وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب او ضارب او مررت برجل يضرب او

رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي

اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين وارد عليه

ما يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي

يسوق وسوف يقوم وفي خبر كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان

نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعهما لانك تقول الذي ضارب هو

في ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفيانه وقوعه

موقع الاسم وانما كان الاعراب مع تقدير اسبق من غير الاعراب مع تقدير فعلا

وعن نحو سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين

صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم

انما الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة

ويتصب المضارع بان ملفوظة ولن تقال الفراء اصله لا ان ابدل الالف نونا وقال الخليل

اصله لان فقصر كما يشوء اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذ

ان تخفف وقيل اصله اذا بنظر فيه فنون عوض عما عن المضاف اليه وكي نحو

سرت وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت للا

وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزيدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم

لاخوتها الثلثة جواز فيتمتع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية

وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن

بعد او كالزمك او تعطيني حقي فان الواو والفاء عاطفتان واقعتان بعد الا

وقد امتنع عطف الجر على الاشتراك فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد

المفهوم من ذلك انشائيا وان المعنى في زرتني فاكرمك ليكن زيارة منك كذا

كرامي منى اياك وعلة لاكرامه اكل السمك وشرب اللبن لا تكن منك اكل السمك وشرب اللبن

معه فان التي ينصب بها المضارع نحو اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة

ومثال ان تصوموا خير لكم النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم

يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المشددة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم

بخلاف الناصب فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اذا ان الواقعة

بعد العلم هذه اذا ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع

بعد الظن فيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع

يلائم ان المخففة الدالة على تحقيق وباعتبار عدم اليقين يلائم ان المصدرية

فيصح وقوع كليهما فيجري ان التي بعدها الوجهان ولن مثل لن ابرح الارض

ان معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون قوله تعالى فان

ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء

واذن التي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اما لم يكن ما

بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنصب بها بل

تضعفها

تضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار الكلام بسببها حكما وكان

عطف على لم يعمل او ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اذ كان

الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في المستقبل

فان فقد احد الشرطين نحو اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك

كاذبا او كلاما هما كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك

لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل هذا لا يحتمل الا الاستقبال فقولك

اذن مبتدا وقولك اذا لم يعتمد ظرف للاستصاب المحوط معها كما اشرنا اليه وقولك

مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا وتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيل النحاة

الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطة بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا

والخبر واذ وقعت اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف

الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة

ومعناه البينية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال

المذكور وحتى التي ينصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بانظر

الى ما قبلها وان كان بانظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كيف اي حال

كونه في نحو كنت سرت حتى ادخلها او الى الانتهاء والغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال

الاعتماد بالعطف لاستقلال الجملة والرفع باعتبار

احترازي عن الجملة في نحو قوله تعالى لا تاكلوا

امواكم بينكم بالباطل

احترازي عن كي بمعنى ان المصدرية وهو ما

مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم

وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي اوالى والاستقبال المضارع بالنظر الى

قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا والارجح

تخييل الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها تحقيقا فان ارادة الشمس

الذي دخل حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا او بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم

ويجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل

في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول فحكيت هذا العبارة

تحكيها في زمان التكلم على ما كنت حكيتها وكان ما بعد حتى في هذه الحكاية مرفوعا

بقيت على ما كان عليه وحكيتم ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن

ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عن هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا

عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدا بها كلام استئنافي لا تعلق له

مبتدا ويكون الفعل جزء ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه بعضهم فترفع اي عامل

حتى لعدم الناصب والجازم وتجب البتة ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لكن

المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثالها

الزيد الحال تحقيق فانه يقصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمة اي من

اجل هذين الامرين اي كون حتى لمجرد ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب بتة ما قبلها

بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اورفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها

في وقت حصول التاهب في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لاتمامه لانها طلبت

حرف ابتداء يقطع ما بعدها عما قبلها فبقي بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا

كانت تامة فانه لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك سرت حتى

خلتها الان يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها

وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك

في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى

ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايضا سار حتى

يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام متحقق والشك انما هو في تعين الفاعل

فجاز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايضا عطف بتقدير جاز على جازة التامة

فالمعنى كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه في

بعض النسخ هكذا وجازة كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا

تركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايضا سار عطف على كان سيري ولا فساد

سر واللام كي التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما

يتقدر بان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام التاكيد للنفي
بعد النفي لكان لفظا مثلا وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي لا
جارت ولهذا يقدر بعدها فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدر
فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم
من الجزاء وما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي وما كان الله
معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها بالانتهاء
للمضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان
العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حينئذ لتغير المعنى
فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدال عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل
الفاء احد الاشياء الستة ليعد بتقوم الاشياء او ماخوذ معناه من النفي المستقل
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على جملة السابقة امر نحو
فاكرمك او ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك
شتم فضربة مني فيندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي فاغفر ولا توخذني فاهلك
او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربها اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو
ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو قوله تعالى لولا

اخر اعلم ملك فيكون معه نذيرا لاستلزام نفي فعل فيندرج فيه النفي او تمني نحو ليت لي
مالا فانفقه او ليت لي بشوت مال فانفق مني وبين ظاهر ما وقع على صيغة الترجي
لعلي ابلغ الاسباب اسباب السماوات فاطلع بالنصب على قراءة الحفص او عرض نحو
ائتنا فتحدثنا فيجزم جزاء لا يكون منك نزول الا فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع
معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء تاويل مصدر معطوف
على المصدر الذي فهم مما قبل الفاء واما نحو ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاجاورهم فهو شاذ او مؤول بان يجعل الجزاء محذوفا اي فاجاورهم
ينجاب دون تقديم احد الاشياء الستة فمجزوم على ضرورة الشعر بمنزلة الواو التي ينتصب
المضارع بتقدير ان بعدها فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية
المصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي
قبل ما ذكر او ما يماثل الواقع قبل الفاء يكون احد الاشياء المذكورة ومثلها
الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك ليجتمع الزيارة
واكرامك ولا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يجتمع منك اكل السمك وعلى هذا القياس
ومع شرب اللبن
والتي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان شرط معنى الا ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى
الا او الا ان داخلين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخلة مفهوما والا يلزم
ان تقدير ان بعدها تكرار نحو لا زمنك او تعطيني حقي اي الا ان تعطني حقي او الا ان

تعطي حقي فيسوغ بتقدير هذا لانه منكر متى وقت ان تعطي حقي وعجزه

يقدر هذا بالى بتاويل مصدر مجرور بالى والتي بمعنى الى والمنكر الى

اعطائك حقي والعاطفة الحروف العاطفة مطلق سواء كانت مختصة

العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر هنا

شروط الصحة تقدير ان بعدها ينتصب المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف

عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وشتمك او فشتمك او ثم شتمك فهو

ليس من الحروف المذكورة فقد يراد ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط

المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على

اولا المعدودات الناصبة بتقدير ان يعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او

اظهارها وهو اوشرط معنى الان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وما

مقدرة بعد حتى والظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب

المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكر يلزم

ان لم يذكر هو التفصيل مالم يكن ثمة اجمال واختصت به يلزم تخصيص المحكم بدون

في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان الظاهر

ذكرهما مرتين مرة في الاجمالي ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار

ان

مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني وما الحق بها من الام الزائدة نحو اردت

ان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان

هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك لاكرامك واعجبني ضرب

اردت

زيد وغضبه ولضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى الاسم

لاختصاصها بالفعل اذا كان المتن اذا كان فعلا

صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما كم يدخل على الاسم الصريح

لاختصاصها بالمضارع

يظهر بعدها ان وكي حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وحتى

لام

على حمل حتى بمعنى الى عليها بمعنى كي دون العكس

المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها حتى التي بمعنى الى لان المعنى

على حمل حتى بمعنى الى عليها بمعنى كي دون العكس

لانها من خواص الفعل

ولا يحمل حتى التي بمعنى كي على التي بمعنى الى للفاء ولا على التي بمعنى الواو

اولا اغلب وحتى التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانهما لما

الحتي التي بمعنى الى

المذكورة سابقا

نصبا ما بعدهما للتنصيص على معنى البينية والجمعية والا لتهما صارت

مع الفاء مع الواو

للتصريح

كعمل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار ان مع لا الداخلة على

للا يلزم توارد الناصبين

اظهار المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لا استكراه

يعني يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لام كي ثم

اين المتواليين وهما لام كي ولام نفي نحو قوله تعالى ليلا يعلم واعلم ان ان

الصم لانه لا يعلم ابوات الجر ولا

يقتصر في الموضع المذكور كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم

ان

قاه

بالمعنى تحرز من ان تراه تعرف قدره ان فتح او مع الشذوذ كقوله الا

فلا تبيعا حضر الوغى واشهد اللذة وانت مخلد في رواية النصب ولكن

الحضر

المجتنك

الحي باقيا

تصور

وهي الاظهر يؤيد اظهارها

وهواه

ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم المضارع بلم ولما

ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي

الكلمات يجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي يجزم المضارع بكلم المجازات

او كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف

ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم فعلان وهي الكلم المجازات ان وما

واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما دائما وبدونها قليلا

ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا ومن وما وايّ

وانّى واما انجزم المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على

وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه على اي حال وكيفية تقرأ أقرأ انا ايضا اقرأ عليها ومن

اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ أنت انا ايضا اقرأ عليها واما

التعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال واما مع اذا فلان كلها

شرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا هو

موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم او يجزم المضارع

بان مقدرة وسيجئ بيانه انشاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا وتقيه

ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا وما مثلها

من القلب والنفي ويختص لما بالاستغراق واستغراق الزمنة الماضية من

وقت الاستيناء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم وعقيب

به لا يلزم استمرار نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه

الندم فاذا استمر ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اذا ويختص

بها ما يجوز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما

فلما دخلها ويختص ايضا بعد دخول اداة الشرط عليها فلا تقول ان ما

يضرب ومن ما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها

فعلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا بالنفي المتوقع

ولهذا فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير ما يركب وقد يستعمل

غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها

الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن

بعد الواو والفاء وثم نحو وليأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك وثم ليقضوا ولا

يدخل على المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي

الذي هو لام الامر وهي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل

للمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين

بين الفعل الاول ومسببه الثاني او يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وغير

المضيّ وكلم المجازات ما تدخل على شيئين تجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم

المجازات لا يجعل شيء مسببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر بينهما

شيء لشيء بل امر وهمي شيء لشيء وجعل كلمة المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون

الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل يكفي ان يعتبر المتكلم بينهما

نسبة يصح بها ان يوجد هناك صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك

ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له

ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما فظهر الاكرام الاخلاق بحيث

انه منها بحيث يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده وسببيا

هذا الفعلان اولهما شرط لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه

يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا او الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني

ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان زرتني فقد زرتك فالجزم واجب فلما

لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل لكون المضارع معربا

قابلا للجزم وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه با

لجازم وهو اداة الشرط والرفع لقصد التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير

المعمول نحو ان اتاني آتيه او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تقديرا نحو

ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان تفصيلا لقولهم

يقترن بقد سواء كان قد ملفوظة كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا

بقد كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت او فقد صدقت لم يجز الفاء

الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلبه معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط

فلا يقال ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال البعض قد يخرج عنه الماضي لتحقق

الاستقبال ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب

خول الفاء فيه وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم

ان يندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط

فيه فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر فيه تغير معناه كما لو اثر فيه

بقلبه الى الاستقبال فتوثيه بالفاء واثرته تغير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فتركه الفاء لوجود

ما اثر فيه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله

منه وان لم يكن الجزاء ماضيا او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ

لا يتحقق لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا نحو ان اكرمتني

اليوم اكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي

فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر ونهي او دعاء او استفهام

او مضارع منفي بما او لم او ان الى غير ذلك كتمن والعرض وجميع هذه المواضع

لانا نجد حرف الشرط مع الجزاء فاحتاج الى الفاء وجيء اذا اليها جاءت الجملة الاسمية

التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد

امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانها شرط اسمية الجملة الجزائية

لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت بالاسمية قرنا بينهما

وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي نجزم بها

المضارع حال كونها مقدرة انها كانت مقدرة بعد الامر مخوزة في اكرمك ايان تزرني اكرمك

والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم

ماء اشرب به لان المعنى ان يكن عندكم والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن مالا

والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع

بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية

سببية ما تقدم لم تقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع

الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما وما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه

بلوغ ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع

بعدها تفيد تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها

ندر ان مع ذلك الفعل وتجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم

لوجود القرينة المغنية عن ذكرها اعني الفعل الذي هو الطلب المشعر بالترغيب والسببية مرارا

ن دخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة

هو سببها و قصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم

وجعل تدخل جزاء له فقيل تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة

لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي المثبت ولهذا صح لا تكفر تدخل

النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يجيز ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور

ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم

الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف

قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل

بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني

او ولي وارثا منه او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون

لاستيناف كقوله الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري

مرصيغة هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر

فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع يريدون صيغها وفي بعض النسخ

اشروح ط اي قال مثال الامر لان الامر كما اشتهرت هذا النوع من الافعال اشتهر

عمم المصنف ايضا فاراد المنع النص على المقصود وهو خ اطلاح النحويين

والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف شرح صيغة يطلب بها الفعل

شامل للكلام غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل

المخاطب احترز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترز عن مثل قوله لعا

فبذلك فلتفرحوا فيها قراءة على صيغة الخطاب ومن مثل صوم ويد وحكم اخره ا

اخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لا ينتفاء ما يقتضي

اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته الاسم المقتضي للاعراب النهاية

وفي الصورة حكم المجزوم امثل حكم المضارع المجزوم في سكان الصحيح وسقوط النون

الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه الام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب

اضربوا واخشوا واغزوا وارم كما تقول لم نضرب لم نضربا لم تضربوا ولم يخشوا ولم يغز

وليم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلاه مقدرة فانكا ن بعده اي بعد حرف

المضارعة ويعد حرفه متحركا اسكن اخره وجعل ما بقي امر تقول ة تعد عدوة

تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وانكا ه بعده حرف

يلي المضارع يريا والمراد بالرباعي هنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف فصاعدا من المزيد فيه

بانها هو باب الافعال الذي زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل

بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة انكان بعدها اي بعد الساكن ضمة

زيد للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح فانه اذا قيل اقتل بفتح

ة الالتباس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء

وبكسرة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان كسرة او فتحة فانه لو ضم غ مثل

ضرب التبس بالماضي المجهول من الاجرد لو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم غ اعلم لالتبس بالمضارع

المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال ما يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثال

ما يكون بعده كسرة واعلم مثال ما يكون بعده فتحة وانكان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة

الهمزة اصلا ردة لارتفاء موجب حذفها لان همزة وصل مقطوعة لذلك بخلاف فعل عالم

ة المتكلم الواحد

فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة

حرف مضارع اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم

فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه

يذكر هذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق فانكان الفعل الذي اريد حذف فاعله

المفعول مقامه ماضيا غير صيغة دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل

وخرج عن الخروج عن ا الى الضمة على تقدير الكسر

وهو اجتماع الهمزتين

ضُرِبَ وَدُحْرِجَ وَاعْلَمْ وَاخْتَرْ هٰذَا النَّوْعَ مِنَ التَّغْيِيرِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ غَرِيبٌ فَاخْتِيرَ لَهُ وَزْنٌ

غَرِيبٌ لَمْ يُوجَدْ فِي الْأَوْزَانِ لِخُرُوجِ الضَّمَّةِ إِلَى الْكَسْرَةِ وَوَزْنُ فَعَلَ بِالْخُرُوجِ مِنَ

لِكَسْرَةٍ إِلَى الضَّمَّةِ وَإِنْ كَانَ غَرِيبًا يَدُلُّ عَلَى غَرَابَةِ الْمَعْنَى أَيْضًا لَكِنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الْكَسْرَةِ إِلَى

الضَّمَّةِ ثَقِيلٌ فَلِذَا ضَرُورَةٌ اخْتَارَهُ بَعْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِاخْتِيَارِ ضُرِبَ وَيُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ هَمْزَةِ

الْوَصْلِ لِنَحْوِ انْطَلَقَ وَاقْتَدِرْ وَاسْتَخْرِجْ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ الْأَمْرُ بِالْأَمْرِ مِنْ ذٰلِكَ الْبَابِ وَيُضَمُّ الثَّانِي

مَعَ التَّاءِ نَحْوُ تُعُلِّمَ وَتُجُوهِلَ وَتُدُحْرِجَ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِصِيغَةِ الْمُضَارِعِ عُلِّمْتُ وَجُوهِلْتُ وَدُحْرِجْتُ

خَوْفَ اللَّبْسِ هٰذَا عِلَّةُ قَوْلِهِ وَيُضَمُّ الثَّالِثُ وَالثَّانِي وَمَعْتَلُ الْعَيْنِ أَيْ مَا يَكُونُ عَيْنُهُ فَقَطْ مِنْهُ

لِئَلَّا يَرِدَ عَلَيْهِ مِثْلُ طَوَى وَرَوَى مِنَ اللَّفِيفِ فَإِنَّهُ لَا يَعُلُّ عَيْنُهُ لِئَلَّا يُفْضِيَ إِلَى اجْتِمَاعِ إِعْلَالَيْنِ

يُرْوَى وَيُطْوَى قِيلَ الْأَصْوَبُ أَنْ يُقَالَ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ الْمُنْقَلِبَةِ عَيْنُهُ الْفَائِيَّةُ لِئَلَّا يَرِدَ مِثْلُ عَوِرَ وَحَوِلَ

وَاتَّخَصَّ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ بِالذِّكْرِ لِزِيَادَةِ غُمُوضٍ وَاخْتِلَافٍ فِي الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ كَمَا ذَكَرَ وَبَيَّنَهُ

ذِكْرُ مُعْتَلِّ الْعَيْنِ فِي الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ مِنْ مُضَارِعِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ مَا ذَكَرْنَا الْأَفْصَحُ فِيهِ قِيلَ وَبِيعَ

أَصْلُهُمَا قُوِلَ وَبُيِعَ نُقِلَتِ الْكَسْرَةُ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى مَا قَبْلَهَا بَعْدَ حَذْفِ حَرَكَتِهِ فَصَارَ قِيلَ وَبِيعَ وَقُوِلَ فَابْدِلَا

وَاوُ قُوِلَ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ قِيلَ وَجَازَ الْإِشْمَامُ وَهُوَ فَصِيحٌ نَحْوُ قِيلَ وَبِيعَ وَغِيضَ

شَرَحَ الرَّضِيُّ حَقِيقَةَ الْإِشْمَامِ أَنْ تَضُمَّ بِكَسْرَةٍ فَاءَ الْفِعْلِ نَحْوَ الضَّمَّةِ فَتُمِيلَ الْيَاءَ السَّاكِنَةَ بَعْدَهَا

قَلِيلًا إِذْهِيَ تَابِعَةٌ لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا هٰذَا مُرَادُ النُّحَاةِ وَالْقُرَّاءِ بِالْإِشْمَامِ فِي هٰذَا الْمَوْضِعِ وَقَالَ

بَعْضُهُمُ الْإِشْمَامُ هُنَا الْإِشْمَامُ حَالَةَ الْوَقْفِ أَيْ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ فَقَطْ مَعَ كَسْرِ الْفَاءِ خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ

وَالْغَرَضُ مِنَ الْإِشْمَامِ الْإِيذَانُ بِأَنَّ الْأَصْلَ الضَّمُّ فِي أَوَّلِ هٰذَا الْحَرْفِ وَجَاءَ الْوَاوُ وَإِنَّمَا

يَعْنِي فَقِيلَ قُوِلَ وَبُوِعَ بِالْإِسْكَانِ بِلَا نَقْلٍ وَجُعِلَ الْيَاءُ وَاوًا لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا وَمِثْلُهُ

مِنَ الْمَجْهُولِ مِنْ مُعْتَلِّ الْعَيْنِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ بَابُ الْمَاضِي الْمَجْهُولِ مِنْ مُعْتَلِّ الْعَيْنِ هٰذَا بَابُ الِافْتِعَالِ وَالِانْفِعَالِ

وَيُقَالُ فِيهِ لُغَةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنْكَانَ أَيِ الْفِعْلُ الْآتِي إِرْشَادٌ حَرْفُ فَاعِلِهِ وَإِقَامَةُ الْمَفْعُولِ مَقَامَهُ مُضَارِعًا

وَهُوَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ نَحْوُ يُضْرَبُ وَيُكْرَمُ وَيُدَحْرَجُ وَيُسْتَخْرَجُ وَتُضْرَبُ وَفَتْحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ لِخِفَّةِ الْفَتْحِ وَثِقَلِ

لِلزِّيَادَةِ وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ الْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ يَنْقَلِبُ الْعَيْنُ فِيهِ أَلِفًا وَكَانَ أَوْوَ نَحْوُ يُقَالُ وَيُبَاعُ وَيُخْتَارُ

يَسْتَجَابُ وَيُقَامُ لِتَحَرُّكِهَا حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا الْمُتَحَرِّكِ وَغَيْرُ الْمُتَحَرِّكِ فَالْمُتَحَرِّكُ نَحْوُ

يُتَوَقَّفُ فِيهِ عَلَى مُتَعَلِّقٍ أَيْ أَمْرٍ غَيْرِ الْفَاعِلِ يَتَعَلَّقُ الْفِعْلُ بِهِ وَيُتَوَقَّفُ فِيهِ عَلَيْهِ فَالْكَافُ لَا بُدَّ مِنْهُ فَاعِلٌ

لَكِنَّ نِسْبَةَ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ بِطَرِيقِ الصِّدْقِ وَالْقِيَامِ وَالِانْتِسَادِ فَيُقَالُ هٰذَا الْفِعْلُ صَادِرٌ عَنْهُ

وَقَائِمٌ بِهِ وَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ وَلَا يُقَالُ فِي الِاصْطِلَاحِ إِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ فَإِنَّ التَّعَلُّقَ نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى غَيْرِ الْفَاعِلِ فَالْحَاصِلُ

لعدم القرينة او ازيد للعلم بان الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا

باس بحذفهما نحو من يسمع يخل او يحل مسموعه صادق ومنها ان من خصائص افعال القلوب

جواز الالغاء او ابطال العمل فيها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو

زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على تقدير ان لا يستقلا الجزيين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا

او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء ومبتدا وخبرا ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقيل

بل الالغاء عند التقديم الفاظ نحو ظننت زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وكذا الافعال

على تقدير الغايتها معنى الفرق فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني وفرق نحو ليجوز الالغاء

اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على

تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقيل بقلة الالغاء

فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب زيدا وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بكاسب

اخسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا اخسب قايم وبين سوف ومعمولها نحو سوف اخسب زيدا

زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واخسب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور

واجب ولهذا قيد جواز المنع عن الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت اي بين معموليها او تاخرت

يعني عنهما وانما خص هذه الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلق الالغاء ايضا من خصائصها ليشمل ما

وقع منها او من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون

معنى

وجعلها

بيانه ان رجلا كاخين

او لا فلا يقدر على التزوج

فيها الا اذا كان معلوما

على سبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا وسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل الفعل

اي ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الواجب على معموليها وقبل لام الابتداء

او الظن على معموليها مثل علمت ان زيدا عندك ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام وترك مثالا الاخيرين

لسهولة مثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة

لان هذه الثلثة يقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بحسب

تاثيرها فوجب التوفيق باعتبار احد شقيها اللفظ والاخر معناه فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام

والنفي واللام الابتداء ومن حيث المعنى روعي هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرا معلقة

بمفقودة الزوج تكون كالتي لا تعلق لها لعدم الزوج لفقدانه والا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على

التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت

قيام زيد كما كان كذلك عن انتصاب الجزيين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزيئها على الجملة

المعلقة نحو علمت ازيد قايم وعمرو قاعد والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء

جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل

في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها او فاعل افعال القلوب

ومعمولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز

اتيانهما بفعل دون فعل اخر نحو اياك ظننت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك

بخلاف افعال القلوب فانها لا تتعدى الا بحرف التعدية

غير افعال القلوب فلا تتعدى الا بحرف التعدية وشبهت بها في عدم التعدية بنفسها

موثرا والمفعول متاثرا واصل المتاثر ان يغاير المتاثر فاذا اتحدا معنى كرها اتفاقهما لفظا بقدر الامكان فضمير

والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا

بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره بغلبة مغايرة المضاف

لما في اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فكان

المفعول به فيها ليس المنصوب الاول الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا حقيقة

فاعلا ومفعولا به وما اجري مجرى افعال القلوب فقس بمتني وعن بمتني لانهما نقيضا وجد بمتني

فحملا عليه حمل النقيض على نقيضه وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية نحو

فيهما ما جاز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد رأيتني

للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وقوله تعالى انه اراكم هو وقبيله

او لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها

الاولى وهو اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين

والما قيد بذلك ليكون الوجه للتخصيص بالبعض لان للكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى

ذا الحال وحسبت بمعنى ذو حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به الى المعنى الاخر الى مفعول

واحد

واحد لا شين فلقت بمعنى اتممته من الفلق بمعنى التهمة فلقت ذيدا بمعنى اتهمته او

فرته مكانا للوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين ابو تمام

وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء من غير

وظننت بمعنى اتهمت تقول ظننت زيدا بمعنى اتهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب

وعلمت بمعنى ابصرت ومنه الحديث قريبا بمعنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فنظرة

وجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اذا اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان

لها معان اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتوجه لعلم بمعنى صار مشتقوق الشفة

لعليا ولوجدت جدة ووجدة موجدة ووجدا اذا استغنيت وغضبت وحرفت لانها

ليس بمعنى العلم والظن افعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال الغير

الناقصة وضع الافعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العدم فيما وضعت له هذه الافعال

هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العهدة الموضوع

لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة وكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الا

التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له

لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لانها تمامه

لانها تدل على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار

في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع تقرير الفاعل على

حال كونه صيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين للتمييز

مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للاستقبال اما من صفة الى صفة نحو صار الماء ثلجا

زيدا عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وبكون تامة بمعنى الانتقال

من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كل او من

بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا

وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فيالك من خطوب تحولن ابؤسا واحمها وامسى

والصحى لاقتران مضمون الجملة بأو قاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح

قائما وامسى زيد مسرورا وامحى زيد حزينا فالمثال الاول دال على اقتران مضمون الجملة وهو

قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس لان الاخبار ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى وامحى

زيد غنيا او صار وليس المراد انه صارة الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة

بمعنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون

الجملة بوقتها فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت

بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات مريضا

وقد يجيء هذا ان الفعلان تامتين اليه نحو ظللت بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئها

تامتين في غاية القلة جعلوه في حكم العدم ولذلك لم يذكروهما تامتين وفصلوهما عن الافعال

الناقصة واضوعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار

نحو قوله تعالى اضوعاد زيد من سفره اي رجع وغدا زيد مشى وقت الغداة وراح

اذا مشى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال

الاربعة من اين في مقام التفصيل بعد ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحق

ولما لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها اضوعاد وغدا وراح فاسقطها

عن اين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحق وما زال من زال يزال لا من زال

يزول فانه تامة ومابرح بمعناه من برح يبرح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ اليها

بمعناه وما انفك اليها انفصل لاستمرار خبرها او خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا

لانه السابق واضوعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار

نحو قولك اضوعاد زيد من سفره اي رجع وغدا زيد مشى وقت الغداة وراح

اذا مشى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال

الاربعة من اين في مقام التفصيل بعد ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحق

ولما لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها اضوعاد وغدا وراح فاسقطها

عن اين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحق وما زال من زال يزال لا من زال

يزول فانه تامة ومابرح بمعناه من برح يبرح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ اليها

بمعناه وما انفك اليها انفصل لاستمرار خبرها او خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا

لانه يشبه الفاعل في انه اسم يسند اليه فعل او شبهه كما ان خبرها مسند اليها مذكور بعد

فاعلها او منصوب قد يمكن ان يقال عادة فمعنى ما زال الذي اي استمر اماراته من زمان قابلية

وصلاحية للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي خوزة معاني هذه الافعال فاذا دخلت

ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية

معلوم عقلا ويلزمها او هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادوات

عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل

ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر تعني

بمدة ففي تخريجها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لم وذلك لان لفظة ما مصدرية تقلب

مع ما بعدها تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبل فلا بد من

من حصول الكلام بفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اومن اجل انه لتوقية ايهمن

ثبوت خبرها لفاعلها احتج الى وجود كلام مستقل بالافادة للانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة

غير مستقل بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا او اجلس مدة دوام جلوس زيد فيها

دام لم يشفع مادام باجلس لم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الاخبار

المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة

الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا او زمان الحال مثل ليس زيد

قائما الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هو لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة

بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله

وتارة بزمان المستقبل نحو قولك لا ايوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب

سيبويه ويجوز تقديم اخبارها او اخبار افعال الناقصة كلها على اسمائها الا ليس فيمتنع

تقديم المنصوب على المرفوع فيها عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي جوازه

وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يتعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كان مالك

وتاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقا وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط

فينبغ

ينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يقول واحيانا كان زيد

وهو الافعال الناقصة تقديم اخبارها عليها او على تلك الافعال وقعت على ثلاثة

اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى ترح وهو اخذ فشرع فعلا لكونها افعالا

يجوز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ما

فهم مما اوله كلمة ما فيه كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فللامتناع تقديم ما النافية

ان يقتضي التصدير واما اذا كانت مصدرية فللامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر

ان هذا الحكم خلافا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا فيما فيه من جانب الدين جانب

جميعا كما يقتضيه باب مفعول ليتفق بهم فكانه لا خلاف بينهم في ذلك الخلاف فشرع فيما دام لان

زيادة النفي ما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادة الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم

ما يجوز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض

ان الافعال التي بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين فاصل الفعل صرح به وهو الذي اختلف فيه

فلم يسر فاجازه الكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ

تقديم معمول المنفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على

ان الفعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين المطابقين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة

بين الطرفين ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل مادة اوله الناقصة من القسم

المحبة في لو نوع الخ للزوم فيها بوا بين كيسانوا افعال المقاربة ما وضع لدنو خبر
الخبر بلن لانه على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف ادنو
وجاز ان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بحسب نفسه قوله
عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا
انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقربه شبوته للفاعل حصولا يدنو حصوله بان يكون ذا
المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصول للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقربه
حصوله للفاعل اخذا فيها بدنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم
المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالقصد لما يفضي اليه فعلق في قولك طفق زيد ان يخرج
تدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاولى
وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في
المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ولا
امر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانها لا يتصرف عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كما ان
الانشاء انفك الاعلى من معاني الحروف فالحروف لا يتصرف فيها لقول على اصوا سميت بعسى
زيد ان يخرج وهو ان يكون بعدها اسم ثم فعل مضارع مصدرا بان لان الاستقبالية تقوي

لمعنى الترجي الذي هو تولد وجود الفعل في الاستقبال قال ابن هشام وليست ان المصدرية
بالجرية او على زيد الخروج بتقدير مضاف اما اذا جاء الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او ارجاء جانب
الجر او عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا على تأويله وقيل المضارع
مع ان مشبهة بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف كما مر وذلك لان الاصل
عسى قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمصدر أي ان وان لم يسبق على
المفعول ليترتب صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانصب لشبهه بالمفعول وعيب
على هذا التأويل وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان في اعمالها ثم
تفيد اوقع ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء كرة بعد كرة وقال الشارح الرضي والذي
ارى انه من وجه قريب وتقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يكون مذكرا مرفوعا فقط وهو
كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن خبر لاشتمال الاسم على المنصوب والمنصوب اليه
كما استغنى فعلمت ان زيدا قايم عن المفعول الاخر فاقيم مقامه فهي في هذا الاستعمال
ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد الى انه مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد
غير تام فيها احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى
زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى
ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا لم مقدم عليه وان أعمل الثاني

كان اسم عسى عائدا على ضمير زيد وجزم ان يخرج زيد فهو على هذين الاحتمالين ناقصة ابه

وقد يجوز ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول انتفاها لها بكاد فكما ان كاد زيد ان يخرج

لم يرد كرفه ان كان لك عسى زيد يخرج لا يريد كرفه ان كون لهم عسى اللهم الذي هو مسببة فيه بكون

وراءه قرب قريب كان الاصل عطوف ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني

لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اراد ما رضيه لدنو

الخبر حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتجر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على حصوله

للفاعل في الحال ففاعل اسم محض كما هو الاصل وجزه فعل مضارع لدلالة على قرب حصوله

الخبر من الحال باعتبار احد معنيه من غير ان لدلالة على الاستقبال الخالص او قد

تدخلوا على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم

قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى كل

منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو كاد كالافعال الكسائر

فعالة افادة ادوات النفي نفي مضمونها على قول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل

نفي كاد يكون للاثبات مطلق ماضيا كان او مستقبلا اماة الماضي فلقوله تعالى

كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لانفيه بدليل قوله فذبحوها واما اماة المضارع

فلتخطية الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح باتزين الى

زوال

زوال رسيس الهوى وتسليمه تخطيهم وتخير قوله لم يكد بقوله لم يجد فلو كان نفي

لاشبانه لما اخطاوه وما اخر تخطيهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون

دلا على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه وقد ما وقوله فذبحوها قرينة دالة على

نفوذ الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء وقرب

ونفوذه وقد اخر وعن الثاني فلتخطية بعض الفصحى مخطئي ذي الرمة وذو الرمة

تسلم تخطيه روي عن عيسى انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه شرمة فغيره

فقال حتى تيئس ايدك فقال اخطاء ابن شرمة فاكاره عليه واخطاء ذو الرمة حين

فسر كقوله تعالى انها هو لم يكد يراها انها هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على

ما يشتق منه الماضي للاثبات وغير المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال

افادة النفي نفي مضمونه تمسكا بالدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد

عرفت وجه التمسك والجواب عنه وعن الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذ غير الهجر

رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على كاد انتفاء قرب رسيس

الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال

وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه

تمسكه عليها والثالث هو صاحب لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو

أخذ وشروع وطفق بمعنى أخذ فعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق كضرب يضرب وكرم بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت
للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهو اى هذه الافعال الا يجب ان يستعمل
مثل كاد فى كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول
وطفق يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهى اوشك مثل عسى وكاد فى
الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهين نحو اوشك زيد ان يجئ واوشك ان يجئ
زيد وتارة اه يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد فعل التعجب ما وضع لانشاء
التعجب فى بعض النسخ افعال التعجب فى اكثر النسخ فعل بصيغة التثنية فافراد الفعل
بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيه بالنظر الى نوعى صيغ
وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم فى ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل
وضع لان الكلام فى قسم الافعال فلا ينتقض الا بمثل لله دره فارسا وما
لم لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شاعر عنزة فانه فعل وضع لانشاء التعجب
والمراد بالتعجب لاعجاب المتكلم او غيره الشعر للكراهة عنى الشعر او لانه شعره
يمكن الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعلاقة
او المراد ما وضع لانشاء التعجب فى الجملة بحيث لا يستعمل فى غيره وما ذكر من مواد النقض
ما يستعمل فى الدعاء ولم او لفعل التعجب او ما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما

الذى تضمن تركيبا افعل واخرهما صيغة الفعل تضمن تركيبا افعل به بشرطان يكون تاليه
هذين التركيبين وهما فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتعدان الى مضارع ومجهول وناسب
فى بعض النسخ وهى افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا
من الا كما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما يكون للمبالغة والتاكيد
ولان الابنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشتهى الطعام او ما اشتهت
الكلاب ويتوصل الى الفعل الممتنع بنحو صيغتى التعجب منه من باقى او ثلاثى مجرد مما فيه
لزوم او عيب مثل ما اشد استخراجه واشد باستخراجه اى يتوصل بناتيهما من فعل لا
يبنى منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى صيغتى التعجب
بتقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب كتقديم المفعول او المجرور على الفعل
وتاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما
ليدل على عدم التصرف بهما من خواص صيغتى التعجب فان المقام لبيان الاحكام
لا لبيان الاحكام فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب صارا
كالمثل فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف
بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشئ يستلزم تاخير غيره وكل تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو
صح هذا لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لان الامر سيان على انه كلواحد

منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اجنبي القصد والتصرف
فيها بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن زيدا الرجل واكرم اليوم بكرا
للاجنبي يجري الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا واعلم
انه كان لم يات الا ماضيا حسن واقع دائما الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما
اومبتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف اي بالشيء
وما بتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكرة تناسب تعجبا لانها تكون فيما يخفى
عند سيبويه وما بعدها اربعة اشياء الخبر من باب شاهر ذا ناب وموصولة اي هو الذي
الاخفش والجر المحذوف اي الذي احسن زيدا ان جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما
ما بعدها مرفوعها قال لشاذ الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسن فاستفهم
وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين واما احسن بزيد
فافعل صورة امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كاعلم اي صار ذا علم وباء مزيدة
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زيدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو حسن
ان يقول ابوبان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد البتة والباء
مفعول به عند الاخفش لاحسن بمعنى صيره ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة

لجعل الامر متعلقا بالمعجوز ذا حسن والباء زيدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون
همزة احسن للتعدية كاخرج في قراءة الفعل ثم هو في على ما احسن انت بزيد او زيدا اجعل حسنا
بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري بان احسن لكل احد بان يجعل زيدا حسنا والمعنى يجعل كل
من يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيفما شئت فان فيه من جهة الحسن كل ما يمكن ان يكون
اخصر افعال المدح يعني الافعال المشهور عند النحاة بهذا اللقب ووضع لانشاء
مدح او ذم فلم يكن مثلا مدحا وذما منها لانه لم يوضع لانشاء احدهما ونعم بكسر النون وفتح العين
فعلان على وزن فعل بكسر العين وفي اللغة بنو تميم فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه
حلقية اربع لغات احداها بالفعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين
بفتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين
الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة
العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اثنان نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا بالام للعهد الذهني
او للجنس غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال
يكون او قبله نحو نعم الرجل زيد ويكون مضافا الى المعرف بها او بالام او بغيرها واسطة نحو نعم صاحب
الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا ويكون مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او نعم صاحب رجل او زيد

اوحسن الوجه انت او تميز انما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فتما هي او نعم شيأ هو وقال الفراء ما

هو موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها في قولها هي محذوفة لان هو مخصوصة او نعم الذي

فعلته هو الصدق ثم قال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء وتميز بمعنى فنعما هو نعم الشيء هو فما هي

الفاعل المكون بجمع ذو اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعد تمام الجملة

لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح بذلك المفتاح وهو المخصوص مبتدأ وما قبله او الجملة بعده

قبله غالبا جزء وليس بجيد هذه الجملة الواقعة خبرا الضمير المبتدأ لقيام لام التعريف العهدي مقام ما وتقدير

مبتدأ محذوف اي هو مثل نعم الرجل زيد في فائدة هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقول عليه خبره

واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد

فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرط ارتفاع المخصوص بغير

وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وهو

الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نعم الرجل زيد ونعم الرجلان

الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئس المراة هند وبئس المراتان الهندان وبئس النساء الهندات او

يجوز ان يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف فلم يجب الحق

العلامة بها وقوله نعم بئس مثل القوم الذين كذبوا سوا الحديد وقع المخصوص صاعلى الذين كذبوا جمع

افراد الفاعل وهو مثل القوم وبئس مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بما يطابق به مثل الذين كذبوا

يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص بئس مثل القوم الذين كذبوا او بئس المثل مثلهم وقد يحذف المخصوص

اذا علم بالقرينة مثل قولك لمن يأكل بعجلة ما اسوا بالقرينة ان ذلك قصد وقوله كافيك ما هدد

ان يخن وساء مثل بئس في افادة الذم والشر لا في الاحكام ومنها ما هو من افعال المدح والذم جب

بفتح الجيم وكسرها قوله والارض فرشناها

ناجبن وهو اي مركب من حب الشيء او حبا اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا

الفعل ذا ولا يتغير اي جبن او فاعله وذعما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص

مثنى او جمعا او مؤنثا بخلاف سائر الامثال التي لا يتغير فقال احب الزيدان او احب الزيدون واحبا

هند وبعده او بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب المخصوص حبذا كاعراب المخصوص نعم على الوجهين المذ

كورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي قبل مخصوص حبذا او بعده او بعد مخصوص تميز او حال على وفق مخصوص

الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا هذا زيد وحبذا ذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا

زيد راكبا وحبذا راكبين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التميز او

الحال في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد

تمام المدح والمركب من تمام المركب حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل على

معنى في غيره او كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعلق بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا

بالمفهومية بحيث يصلح ان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن

ثم لا جل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل

معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كان لذلك نحو قصدت من البصرة الى الكوفة ومعنى الجر ما وضع للافضاء بفعل او ما يصله
فان معنى الافضاء الوصول وما جر بالباء صار معناه الايصال او معناه اصل معنى الفعل وهو ملاقاة
استنبط منه معنى الفعل كما سمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار
المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان
في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروفا
لانها تضع الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها او لانها
اثرها في ما يليه الجر وهي او حروف الجر من والى وحتى وسنذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها
ليس لها اسماء خاصة يعرب بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو
والتاء والكاف باسمائها حيث وجد بخلاف ما بقي منها ورب وواو ها اي الواو التي يقع بعدها
ربما وقع هاء من حروف الجر تسعة واو القسم وتاء وعن وعلى والكاف ومن ومذ وخلا وعدا
وحاشا فالعشرة الاول للابتداء الحرف والكلمة التي يليها يلتقي حرفا واسما والتسعة الباقية
يلتقي حرفا وفعلا فمن للابتداء اي للابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة الا ان الجار مع
المجرور لما كان يطلق على الغاية وقد يكون يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فلذلك
الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذه الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى وما يفيد فائدتها في مقابلته

سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبس به
لتطلق على الابتداء او يجيء من للتبيين ايضا لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامة صحة وضع الموصول
موضعها مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى
والبعض وقد يجيء من للتبعيض وعلامة صحة وضع بعض مكانها نحو اخذت من الدراهم او بعض الدراهم وقد
تجيء عاطفة على قد للابتداء فانها مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد
وما جاءني من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب مستدلين بقولهم قد
كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقولهم قد كان من مطر وبنحو ما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب
نحو قولك يغفر لكم من ذنوبكم اي بعض ذنوبكم والمحتمل للامرين
متساويان لكونها للتبعيض والتبيين وقد كان بعض مطر وشيء من مطر وهو وارد على ما بيناه كان قائلا قال
هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء او لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن
سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل وغيرهما نحو قليبي اليك فان قلبه
تحدث منتهيا اليه باعتبار الشوق والميل ويجيء معها قليلا كقولهم ما علمت به الا من قريب ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع
اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية ويجيء معها كثيرا وليس بقليل في كونها بمعنى مع بخلاف
باء الى فانها كثيرة في كونها لانتهاء الغاية للمتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص حتى بالظاهر
دون الاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لانقلب الضمير المجرور بالمنصوب لجواز و
تجيء بعضها خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على ما

والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز قياسا وفي للظرفية اي الظرفية من حق الشيء الحقيقية نحو
الماء في الكوز او مجازية نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل
الباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجروره بالباء وهذه كما في قولك مررت بزيد فان الباء فيه يفيد
لصوق مروري بزيد اي بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه
بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه
مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملتصقا به فالالصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذلك
والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد
صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء
واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فتجري في الباء كالحروف
سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر
في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال أزيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد بقائم
وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا — في الخبر
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده
او كان خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد

او بلا

او بلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربته للتأديب او خارجا نحو خرجت لطلب العلم
وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم
وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولها صدر الكلام اي وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام
لانها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذي هو مدلولها
لان وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على مذهب الاصح
ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمحققون على عدم الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل
اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعلها
الذي تتعلق به رب فعل ماض لافادتها التقليل المحقق ولا يتحقق ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته
ورب رجل كريم لم افارقه يحذف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القرينة نحو
رب رجل كريم اي لقيته وتدخل رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان
المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء
وعند الكوفيين مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل
على الجملة نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم نحو ربما ضربة بسيف صقيل

بدل منه منصوبا من مقام جلاء بدل بعض
من كل بالضم والسكون قرية بالشام والنسبة
الى اليها لا يقاس لان الالف المتحركة
غيرت بها السين ان وتجلاء بالتوة
موضعة آخر الواسط الجرد
بالضم تجلاء بين بصرى
بين يثرب كانت القيل والمخ
كثيرة عليه بالسيوف
في بصرى شام ٢٠

يتين بصرى وطفنة تجلاء وواو قسم او واو رب فجرها بتاء مكسورة على انكرة موصوفة مثل شعر بلدة

لسولها انيد الا يعافير والعيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم

يكن واو الكلام فكونها للعطف ظاهر الكانت تاء ولم يقدر لها معطوف عليه وعند الكوفيين

الظاهر فعطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة لنفسها بصرورتها بمعنى رب فلا يقدر لها

معطوف عليه لان ذلك تعسف وواو القسم وهي انما يلي عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال قسمة

والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السوال لئلا

يستعمل الواوة السوال فلا يقال والله لتقومن حقا للواو عن درجة الباء وهي مختصة بالظاهر يعني الواو

مختصة بالاسم الظاهر سواء كان اسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وكلا فعلن مثلا بل يقال والله

او وربّ للكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبة عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين

وخص الظاهر لاصالته والتاء ومثلها او مثل الواو اشتراطها بخلاف الفعل وكونها

لغير السوال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو

بتخصيصها ببعضها المظهر وخصوصا ما هو الاصل في باب القسم وهو الله تعالى وتقدس اعظم منها

الواو والتاء في الجميع اي جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السوال والدخول على مظهر مطلق

وعلى اسم الله خاصة فهي كما يكون عن حذف الفعل يكون عن ذكره نحو بالله لافعلن واقسم بالله وكما يكون لغير

السوال يكون السوال ايضا نحو لافعلن كذا وبالله اجلس وكما يدخل على مظهر يدخل على مضمر نحو بالله

افعل وبك لا فعلن وقد تدخل الواو على مضمر لا مختص باسم الله بعكس التاء نحو بالرحمن لا فعلن

بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من

الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه

لكان التاء وتلة اي بجاب القسم الاول لغير السوال بالاسم وان وحرف النفي وهما ولا فالاولة

لوجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لا فعلن كن وان فيها اداة الاسمية نحو والله

ان زيدا لقائم وما ولا ة المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد

وانما يحتاج في حرف النفي لوجود القرينة كقولك لمن قال والله تقوم ذكر يوسوا اي لا تقوم واما قسم السوال

فلا يكاد الا بمعنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يجاب فجوابه ايجاب القسم

اما غير منفي توسطا القسم بين اجزاء الجملة التي دخل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه

على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن جوابه لما بين الصورتين لوجود

ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكن اللفظ لا يسمى الا دالا على الجواب

لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة شيء وتعديته عن شيء الى شيء

وذلك اما بان والمه عن الشيء الذي ووصوله الى شيء ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او با

الوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او با الزوال وحده نحو ادبته عن الدين وعلى للاستعلاء اي

شيء على شيء نحو زيد على الصهوة وعليه دين وقد يكونان اه عن وعلى اسمين ويعلم ذلك بدخول

من قبلهما نحو من عن يميني ومن جانبه يميني ومن عليه من فوقه والكاف لتشبيه نحو زيد كا

وذيلة نحو ليس كمثله شيء اذا لتقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون الكاف اسما

بمعنى المثل نحو يعطى كل عن كالبرد المهلهل اي عن اسنان مثل البرد المرائي بالطاء نحو

او الكاف بالظاهر ايضا لاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كم استخدا عن محمد ونحو مورد

ء السعة على المرفوع بما كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلق نظرا الى ما جاء في بعض

اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء الزمان الماضي نحو انا

اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبتدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان

الذي اريد بهما الاجتماع كما اذا قلت سافرت من البلد منذ ستة كذا فلان او ما رأيته منذ

ستة كذا بشرط ان يكون هذه الستة ماضية لا تكون فيها فان معناه ان مبتدأ مسافرة او

عدم رويته كان هذه الستة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية

الحقت من غير اعتبار معنى الابتداء الزمان الحي حاضرا او الذي اعتبر به حاضرا وان مضى بعضه

يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان

الحاضر نحو ما رأيته من شهرنا ومن يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيته هو هذا الشهر او اليوم

الحاضر عن نا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبار

ابتداء زمان الفعل فالمثلان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول منهما

يوم لم يحسب الفطر لكن بقي من صفاء ادبارية مذ دخول شهرنا وحشا وخلا وعدا للاستثناء وما

شاء ما بعدهما عما قبلهما فاذا جرت بما بعدهما كونها حرف جارة ويلحظ الاعتبار ذكرته هنا نحو

ما قوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصب يكون افعال الحروف المشبهة بالفعل او وجه شبهها

بالفعل فلا نقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثل ولا ما فان معنا

معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتممت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف

سميت في صيغة القلة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة

ستحسنو

الكثرة لم يتغير الاسلوب لم يسيء مع شروع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها

لو خففت مع فروعها الى صلة تخفيف نونها ولغات لعل لبلغ مبلغ جمع الكثرة وهو ان وكان ولكن

ليت ولعل اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها ان لهذه الحروف صدر الكلام وجب بالعلم

بانها للمرانة او قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منها كالكلام الموكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك

والترجي سواء ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس قبلها على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة

الكلام اسمها وخبرها تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما وحق لو وقعت في صدر

بان المكسورة في صورة الكتابة والنافية حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء

صدارة لان مجرد الاشتباه يكفي في ذلك وتلحقها هذه الحروف فما الكافة فتليها او تعزل هذه الحروف

بانها الكافة على الافصح او اقبح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع

في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن
العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان الكلمة لا تغير الجملة والاخر جهة
كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة تاكيد وان
المفتوحة مع جملتها اوقع اسمها وخبرها اسما لها جملة باعتبار ما كانا عليه قبل دخولها
عليهما في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل فرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة اي
موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد او في موضع يقتضي المفرد وكسرت ان ابتداء
اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان
مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد انا عمرو قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان الصلة
لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي انا اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني انك
عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت انك ذو اشاشة لوجوب
كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتداء نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا
او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا
قال ولولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدا وكل مبتدا
مفردا واجب نحو لولا انك مطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها
مع عمله الواجب دخوله لولا التحضيضية عليه نحو لولا اتيتني معادي لكذا عجبت اي لولا

اتيتني هذا صدر بيت من الوافر وتمامه
فحدثني فاليوم اقصر يومك
ولولا انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لولا فاعل بمحذوف وافق على شرطه
ان يلي مفردا نحو لولا انك قائم او لو وقع فيما امكن فان جائز موضع تقديرا ان تقدير المفرد وتقدير
الجملة جاز الامران اي الفتح فان على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير
جعلها مع معمولها جملة مثل يكرمني فاتيه اكرامه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من
يكرمني فانا اكرامه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزائه
اتيه اكرامه لوا كرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا
او خبر مبتدا ومثل قوله الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة
يجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة وقعت بعد اذا المفاجاة والفتح على انها
مع معمولها في محل الجر باذا عبودية للقفا واللهازم ثابت وتمام البيت وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله
الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه ليس بحازم
قفاه واللهازم اي همة ان يلكل ليعظم قفاه واللهازم واللهزمتان عظمتان ناتيتان في اصل الحنكين
تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحدة او بارادتهما مع احوالهما تغليبا وشبههما بالجر عطف
على اذا عبد القفا الخ او مثل عبد القفا ومثل شبههم وما وجد ذلك في اكثر من النسخ فمن جملة اشباههم قولهم
ما اقول ايه احمد الرحمان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقول لايه تعين الكسر

لان اول المقولات انما احمد الله لا لمعنى المصدر فان معنى المصدر ما عدا الحمد قول خاص وليس
من جنس المقولات فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اولا اقول في تعيين الغرض الا اولا
اقول هو لمعنى المصدر الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك و
لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المفتوحة في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ
فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على محل اسم ان المكسورة من جهة انها في محل الرفع سواء
كانت مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم
مثلا ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي
حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على المحل دون ان
المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لم يصح فرض عدم تغيرها
في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر او ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثلا ان زيدا قائم وعمرو
تقدير مثل ان زيدا قائم وعمرو قائم اذ ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبل لفظا ولا تقديرا
لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل
من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فيه رفعا ومن حيث انه
خبر عن المعطوف عليه ان يكون العامل فيه رفع الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفع واحد وهو
باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة العطف مضي الخبر فان عندهم لا يجب الا فظ

والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
ولا اضمار لكونه او لكون اسم ان مبتدا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجميع
خلافا لبعض النحاة وبعض المجبرة
فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان الضمير في
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان مثل انك وزيد ذاهبان العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها
لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمها كذلك مثل
ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو
لبناء على الاصلي لما انه لا يبنى في التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمها مرفوعا وعطف شيء
عليه بالرفع مثل ان المكسورة لما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر والجر في سائر
الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء معنى الاصلي فيها فلا تعتبر محل اسمها
وانما لم يجز ذلك لان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغير دخلت اللام التي
هي للتاكيد معنى في الجملة مع ان المكسورة التي هي ايضا لتاكيد دونها اي دون المفتوحة
لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت
دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي خبرها نحو انه لزيد القائم او دخلت على الاسم اي على آخرها
ان افصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيد او دخلت على ما وقع بينهما

بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر ان ذين لطعامك آكل وانما خصّ دخول اللام بهذه الصور

لان فيما عداها يلزم توالي حرفي تاكيد والاصل أعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك و

اختاروا التقديم ان دون الام ترجيحي للعامل على عاليين بعامل ودخول اللام في لكن على اكمالها

او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم يتغير معنى الجملة لكن لا يوافق الام مثل ان في معناها الذي هو

التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميدُ وتخفيف ان المكسورة التي

التشديد وكثرة الاستعمال فلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز اهمالها اي ابطال عملها وهو الغالب في

لغوات بعضهم وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها

على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق

بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب

ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكونه مبنيا وهذا خلاف ما ذهب

سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عندهم الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز

ادخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر

مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يلي

دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة

نظمك لمن الكاذبين خلاف للكوفيين في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل

والخبر لانه اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها

على افراد واخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت مسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد

وهو شاذ عند البصريين ويخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في

ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة كما

سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم

واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الا

ضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر واضمير الشان حتى اسما يكون للمفتوحة بعد تخفيفها

والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها لتكون عاملة في المبتدا او الخبر كما كانت في الاصل فهي

لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان كان

اقوى من العمل المقدر لكن دوام العمل المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون

وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل المفتوحة على الجمل الصالحة لان تلي مفسر

لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا او الخبر او غيرهما داخلا وشاذ

اعمالها اي اعمال المفتوحة بعد تخفيفها في غير ضمير الشان ولكنه قد حكي بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير

في سعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في

ضرورة نحو في المضمر فقد قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق

ويلزمها ان المفتوحة المخففة يكونها مقرونة مع الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف فانه
انه ليس للانسان الا ما سعى وان سعيه ان يكون قد اقترب اجلهم السيئ نحو علم ان سيكون
او سوف نحو لعل الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كلما قدرا وقد نحو ليعلم ان
قد ابلغوا مرسالاتربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين ان المخففة وبين ان المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع
اليهم وليلزم حرف النفي الا يكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل
بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل واحد منهما فالفارق بينهما
امامن حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من
حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان الشارح
اي لا نشاورهي حرف يراسم على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وزعم
الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصلها كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فحذفت
الكاف لعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وانفصل
عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على مفرد وهي صورة وفتحت الهمزة لانها وان كانت في
لكسر وتخفف اي كان فتلتغ عن العمل على الاستعمال الاكثر فيخرجها عن اشابهة بقوله فتى
الاخر كقول الشاعر وتخر مشرقة اللون كان شذ ياه حقان وان اعملتها قلت كان شذ يه لكنه على الاستعمال

الغير الافصح كما عرفته واذا لم تعمل لفظا فقيل ضمير الشان مقدر عندهم كما ان المخففة ويجوز
ان يقال غير مقدر بعدها الضمير يعود الى ما كان ذا ان المخففة ولكن وهي عن البصريين
منفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرية بالكاف الزائدة واصله
لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا لا يفيد ان ما بعدها ليس
كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى
الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جائني زيد توهم ان عمرا ايضا
جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرو لم يجيء وتوسطا لكن بين
كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى او تقديرا معنويا او اذا تضمن كلامه هو المعنوي بهذا
اقتصر عليه واللفظي قد يلي نحو جائني زيد لكن عمرو لم يجيء وقد لا يلي نحو زيد حاضر لكن
عمرا غائب وتحقق اه لكن فتلتغ عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجراها بخلاف اه واما المخففة فانه ليس لها ما اجريت عليه وفي بعض النسخ
على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها قياسا
على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا اعرف له شاهدا ويجوز معها اي مشددة
او مخففة الواو وهي اما العاطفة الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي
الاخر اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت

کوباکم محمد بن سلیمان

الشاب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى
زيدا قائما او اتمناه كائنا صفة القيام والجزء ان منصوبان على المفعولية بتمنى واجاز الكسائي
نصب الجزء الثاني بتقدير كان متمسكا بقوله الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالقراء
يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبا كانت رواجعا
والمحقق على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت
ايام الصبا ثابتة حال كونها راجعة ولعل للترجي اذا لا شيء ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع
امر مرجو او مخوف كقولك لعلك تفلح ولعل الساعة قريب والفعل هو الاول وشبه الجزء بها نحو
ذين
فقولك جاءني وعمرو او قعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما او من احدهما
دون الاخر فالواو للجمع مطلق لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه يعني انه لا يفهم هذا التركيب منها وجوبا وعدم الفاء
للترتيب اي للجمع مع الترتيب بمهلة وثم مثلها او مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة
بمهلة وحتى مثلها او مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي توسط
بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي بعطوف حتى بحسب
اقتضاء وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها
ليفيد اي العطف بها قوة المعطوف او ضعفه فيما يدل عليهما حتى يتميز الجزء

واما بكسر الهمزة وام والا وبل ولكن وعن بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين انها
بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب آخرا الى ان بلا التي يعدها مفردة نحو جاءني
زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لانها بعدها بدل غلط مما قبلها
وبدا الغلط بد ونغاير فصح واما معها فغير صحيح مطرد كلامهم لانها موضوعة
لتدارك مثل هذا الغلط فالاولى ان يعبر الاول ليجمعها اعم من ان يكون مطلقا او مع
الترتيب ومراد النحاة بالجمع هنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت
او اما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان
فقولك جاءني زيد وعمرو او قعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما او من احدهما
دون الاخر فالواو للجمع مطلق لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه يعني انه لا يفهم هذا التركيب منها وجوبا وعدم الفاء
للترتيب اي للجمع مع الترتيب بمهلة وثم مثلها او مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة
بمهلة وحتى مثلها او مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي توسط
بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي بعطوف حتى بحسب
اقتضاء وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها
ليفيد اي العطف بها قوة المعطوف او ضعفه فيما يدل عليهما حتى يتميز الجزء

بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غير فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق
بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شمول جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من
وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم
وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو في حين يحسب
الذهن ان يتعلق الموت او الابغير الأنبياء ويتعلق بعد تعلق بهم بالانبياء وانكان
موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب تقدم قوم في كيان الحاج
على رحالتهم وان كانوا في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم
الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى اقوى والاضعف كما يفيد عموم
الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالغاية للجزء الاخير يفيد ذلك لعموم كون تلك الغاية
حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذا استعملت حتى الجارة في المعنيين
جميعا الا انهم لم يأتوا في العاطفة ما يلائم الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة
استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنى
جميعا ليبقى الاصل على فرعه مزية وانما استعملوها في اظهر معنيها وهو كون مدخولها جزءا
لان التي في الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين بخلاف

في بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونها جزءا من متبوعها وعدم صحة
الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي
واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين او للدلالة على احد الامرين او
الامر حال ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم والمخاطب او عندهم انا او انت مثلا ولا تطلع
منهم انها او كون كل من الامرين لانهما مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها
والعموم مستفاد من وقوع احد طرفي هم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة
لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى
الاخر يليه الهمزة اي همزة الاستفهام يعني تكون احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين
من المخاطب ومن ثمة اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة يعني تكون احدهما
لطلب التعيين لم تر كيف ان شئت زيدا ام عمرا فان المستويين فيهم زيد وعمرو احدهما وان ولي ام لكن
الاخر ليلي الهمزة هذا ما اختاره المحقق والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح واريت
زيدا ام عمرا واحسن وافصح وحسن يكون تركيب اريت زيدا ام عمرا واحسن فصيحا وان لم يكن
احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية انه وجد في بعض النسخ الكافية المقروءة على المحقق وعليه خطه
ولي اليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف اريت زيدا ام عمرو ولا يخفى ان الحكم بضعف
مراعاة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يوصف ضعيفا وبالجملة فكلام المص هيهنا

ف
لو

يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمة اذ من احد ما ذكر يعين كان
جوابها او جواب ام المتصلة بالتعين او تعين احد الامرين لان السؤال عنه
دون نعم او لا لانهما لا يفيد ان التعين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت
اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم
لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعين جاءك او لا وقد يجاب بنعم كلا
لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فاشار اليه ثم في الموضعين
واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل
منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كلا موضعي الى شرط الاخر لا يخو سماجة ولو اقصر
على قوله ومن ثمة لم يجز اولا الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعين على قوله لم يجز
وتعلق كل حكم بشرطه على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة
كبل الاضراب عن الاول ومنزلة الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر متروك لانه
لا بد ام شاة وان القطعية التي اريدها لا بل وهي جملة خبرية فلما علمت ان لسيبويه ان لا بل
اعرضت عن هذه الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنه بقولك ام
شاة بل اهي شاء واما استفهام كما تقول اذيد عندك ام عمرو او بل اعمرو حين يقصد
عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قيل المعطوف عليه لازم مع اما او غير

٧٥

الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر بها يلزم ان يصير المعطوف عليه اولا بما ثم عطف عليه
المعطوف بها نحو جاءني اما زيد واما عمرو يعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك
دائرة مع او يعني اذا عطف الشيء على اخر بها ويجوز ان يصير المعطوف عليه بها نحو جاء اما
زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاء زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه ايضا يدخل عليه الواو العاطفة فلو كانت
هي ايضا للعطف يلزم ايراد العاطفة معا ويكون احدهما تكرارا والجواب عن الاول ان اما السابقة
على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو
الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما اما الثانية لعطف ما بعدها على ما
بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا بدل ولكن هذه الحروف الثلاثة لا حظ لها
معنا اي ليست الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين في كلمة لا لنفي الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف في الحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد
لا عمرو في حكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف
عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون
المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه
بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاضراب الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد وله هذا

صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب

بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف او بلا

جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن

المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى

ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن

لازمة للنفي او غير مستعملة بد ولنه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي للغلبة

فيلو لايجاب ما انتفى عن الاول فيلو لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو

او قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظير بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فتفيد

النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو ولم يجيء وما جاءني

زيد لكن عمرو وقد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بد في النفي حروف التنبيه الا واما وها

يها الجمل كلها صحت لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه

الا ان زيدا قائم واما زيد قائم وهذا زيد قائم وتدخل هذه الخاصة من المفردات على الاسماء

حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان

وهؤلاء حروف النداء يا وهيا اعمها استعمالا لانها يستعمل لنداء القريب والبعيد والسهو

وايا وهيا للبعيد وايا بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكأنه اراد بالقريب ما في

فنوظ

٧٦

فنوظ ظرف المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة القرب ولم

يكمله او الى قريب متصف بزيادة القرب ولم يكمله بخلاف البعيد فانه لم يذكر فيه شيء من ذلك

فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القريب حروف الايجاب

نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان ومعاني معاني تلك الحروف بينة

وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها او محققة لمضمونه سبقها ما كان او خبر فهي

في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب ألم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد ومعنى بلى في جواب

الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الستر بكم أنت ربنا ولو قيل في موضع بلى هنا

نعم لكان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل استعمل نعم ههنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من

انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال نعم يلزم

الاقرار وهو يقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بالجواب النفي يعني ينقض النفي

المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما

قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقيض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى

الستر بكم قالوا بلى اي انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما يقول في جواب

اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام والاستعمال لها مسبوقة بالاستفهام غالبة

وذكر بعضهم انها يجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره

المصنف ويلزم هذا القسم لانه لا يستعمل الا مع القسم فمن يذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت
اي ربي ولا يلزم المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي ربي واي لعمر
واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق الخبر وفي بعض النسخ الجر كقولك اجل وجيرواه
للمجرور في اناكل زيدا وليم يا مكاد قد اتاه اولم يأتني وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول
ابن زبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك انا ورا كبها اي لعن الله تلك الناقة ورا كبها وجاء
بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان لقاء
اي لعل لقاء ويجوز ان تكون هذه الجملة في موضع المفعول لشعري اي ليت شعري هذا
اولم اللقاء شفاء للمحب فيجيء ايضا في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقا

حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا
زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لانها لافائدة لها اصلا
فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كونه
لكلمة والكلام سببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر ولحسن السجع وغير ذلك ولا يجوز خلو
عن الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحى لا سيما في كلام الباري سبحانه
وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كقوله
النفي نحو ما ان رئيت زيدا ولا رئيت زيدا او قلت او زيادة ان مع ما المصدرية نحو انظر
ما ان

القاضي ادة جلوس وقلة زيادتها ايضا مع لا نحو علمت ان قام زيد قمت والفتح الهمزة
وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين الواو القسم المتقدم عليه
نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلة زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى
ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى
اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعو فله الاسماء
الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو امائرين من البشر احد حاكون
تلك المذكورة مع ما شرطا ما دولت الشرط ومع حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
وعما خطيا تهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا واخي وقلة زيادة ما مع المضاف
نحو غضبة من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها
بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو
او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى وما
منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلة زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم يوم
القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها اتيانهم على جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم
فيزداد لذلك ومرد في صورة النفي القسم وشذ زيادتها مع المضاف كقوله في بير لا حرر
سرى وما شعرى اي في بير حوران الحور الهلاك جمع حائر اي هالك من حار هلك ومن

الباء واللام تقدم ذكرهما مشتملا على ذكر هو اضمه زيادتها فلا حاجة الى تكرار حرفا تفسير او
فهي لتفسير ما ابهم من المفرد نحو جائني زيد ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رقبته
او هات وانت هو محتمة بمعنى القول او بفعل مقدر بمعنى القول تقرر المطروقا او لغة
غير منقول عنهم فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس بمعنى القول فهي لا تفسر الا الاكثر الا مفعولا
مقدر اللفظ غير صريح القول موجود معناه نحو قوله تعالى ونادياه ان يا ابراهيم نحو قلنا ان يا ابراهيم
تفسر المفعول نادياه المقدر اي نادياه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك كتبت اليه ان اثبت او كتبنا اليه
شيأ هو اثبت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى قلت لهم الا ما امرتني به
ان اعبدوا الله قوله اعبدوا الله تفسير المضمر فيه وفي امرتني معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني الا
مفعولا صريحا وقد يفسر بها المفعول به الضمير كقوله تعالى فاوحينا اليه اصنع الفلك ما يوحى ان قد نبه فقوله ان قد نبه
تفسر لما يوحى الذي هو المفعول الضمير لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المشددة
فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي الجملة الفعلية فيجعلان بتاويل المصدر نحو قوله
تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني
اي خروجك واختصاصهما المصدرية بالفعلية انها عند سيبويه وخص غيره بعدها الاسمية قال الشاعر
الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما بقيت وان المفتوحة
المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى

للاسمية انها تعمل في جزئيه او تجعلهما تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم
اي قيامك او في معناه نحو اعجبني ان زيدا ابوك اي اخوة زيد فان تعد قرة الكوفي نحو اعجبني ان
هند ذاهبة اي كونه زيد حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما ليها صدر
الكلام لانها كلها احد انواع الكلام فصدر بالتول من اول الامر على ان الكلام من
ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزمها الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا
وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيد ضربته وهلا زيد تضربه فمعناها اذا دخلت
على الماضي التوبيخ واللوم على تركه الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب
لها في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الا اذا وقع بعده الا انها يستعمل
كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكا
انها من حيث المعنى على التحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سمي بهما
لمجيئها لهما فان هذا الحرف اذا دخل على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقق
ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي للتقريب من الحال مع توقعه اي يكون
مضمونه متوقعا للمخاطب واقعا على القرب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير
او حصل عن قريب ما كنت متوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذا ثلثة
معان مجموعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد تكون مع التحقيق من غير التوقع

ای تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهيئة المضارع المجرد من النصب والجزم قال الشارح

الرضي وهو الحق وان كان قليلا اما وقع في نهج البلاغة حرفا تفيد التقليل او ينضاف الى التحقيق

الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد يعلم الله

وهلك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بعته ساهرا

حرفا انتهى استفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم عليهما ما خلا حيزهما لو لا لتنبيهما على احد النوعين

الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية اذيد قائم وفي الفعلية اقام

ذيد وكذلك هل تقول فيهما هل ذيد قائم وهل قام ذيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء

كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعلا نحو ذيد قام

الاعلى تشذ وذود لك الا ان تكون بمعنى قد كما جاء على الاصح في قوله تعالى

اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها ان تكون بمعنى قد وهي من لوازم الافعال فاذا رأيته

فعلا في حيزها نحو هل ذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالوف الموالف وعانقة وان لم تره في حيزها نحو

زاهلة والهمزة اعم تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالا

من التصرف في هل تقول اذيد ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل

ضربت لما عرفت وتقول اتضرب ذيدا وهو احوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه

على وجه الانكار دون هل تضرب ذيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة

اصله أترفض بضربك ذيدا وهو غير مستحسن هنا وهل ضعيفة في الاستفهام فلا يحسن في فعلها

بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول اذيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة

فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعذر المستفهم عنه في استعمال الهمزة التي هي الاصل

في باب الاستفهام والاصل في المنقطعة ان يقع هل فيها ام المنقطعة لان المستفهم عنه صورة

ام المنقطعة لم يتعود لانها للاضراب عن السؤال الاول واستئناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان

قولك هل ذيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول انها اذا وقع بعدها فعل كان او ان ومن

بخلاف دخول الهمزة عليهن والفاء والواو ومن حروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف

تقرر فيها ان ولو آما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال او ان دخل على الماضي ولو كقوله

يلحق الماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي

نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمك فمعنى مثال الثاني بعينه معنى مثال الاول ايقع اولا يقع منك اكرامي

في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على انها دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب

اضرب بمعنى واحد اذ لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا وقد يستعمل كان في المستقبل

نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو للانتفاء الثاني للانتفاء

الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما المراد من المضي

كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم قطعا لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا

ولو للمضي
وان دخل على ما
ان فانه للاستقبال

قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقوله لقد حصول الاكرام لمجيئ مقدر فيه فيلزم من انتفائهما

معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء فهم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف

وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء الاول ليستدل به على انتفاء الملزوم كقولك لو كان

لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا يدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى انتفاء الفساد

منتف فعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء

الثاني وخطأه عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره مجيء يقصد اليه عند مقام الاستدلال بانتفاء

الازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان بسبب احد انتفائين

معلوم من الآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك

لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه

بان انتفاء الاكرام مسبب لانتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فرض

ذلك الشيء بما بعد انقضين نحو قولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استمر

الاهانة فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان ان ولو الفعل لفظا كلام من الا مثلة او تقديرا

نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون او وان استجارك احد ولو تملكون

انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فلانه

واما انتم فلانه كان ضمير امتتر فلما حذف الفعل منفصلا بارز وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف

حذف الفعل والفاعل البعد من حذف الفعل وحده ومن ثم ومن اجل لزوم الفعل بعد لو ما قيل

بعد لو المحذوف فعله انك بالفتح لانها اي انه مع صلته فاعل لفعل مقدر بعد لو والصالح

للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل بصيغة الفعل موضع منطلق اذ موضع

يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في جزاء هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض

من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر

لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل على ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من

حيث المعنى والفعل الواقع جزاء عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر

بل كالعوض وهذا اذا كان الجزء مشتقا يمكن اشتقاق فعل منه مصدر وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق

الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد جزاء لتعذر او تعزز وقوع الفعل موضعه الجر كقولك لو ذو

انبعاث الارض من تجربة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعل موضعه واذا تقدم القسم او اللام

او ان زمان التكلم بالكلام فيصح تركيب لكونه ظرفا للزمان واحترز به عن توسط القسم بتقدم غير الشرط على الشرط

متعلق بتقدم لزم المضي اي لزم القسم ان يكون شرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون فعل الشرط

لا يعمل فيما ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيما في الجواب

وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجرورا ما وغير مجرور ما

وهو لحال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه والشرائط لكونه مشروطا بالشرط مثل واللہ

ان اتيتني مثل الماضي لفظا وان اتيتني مثل المضارع معنى لاكثر منكما ان توسطا والقسم بين الجزاء واللام

يتقديم الشرط عليه او غيره او تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط

ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا واللہ ان تاتني

آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواب عليه

نشر على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر على

التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني واللہ لا تيتك وانا اوردت هذا المثال ليفهم

بصيغة الماضي على خلاف مثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه

كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما

جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال التقدم الشرط وجواز الغائه فالنشر بالاعتبار

على ترتيب اللف وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه فكل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني امثلة

بين اعتباريهم بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على

ترتيب اللف يقتضي تقديم امثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بما يمثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم

اللفين على نشرهما من حيث هما ليهما وتقدير القسم كاللفظ به او مقدر كملفوظ به في صيغة

• فلزم في الشرط الذي يعقبه المضي وكان الجواب للقسم نحو لئن اخرجوا لا يخرجون اي واللہ لئن

شرطوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان المجزوم بجزم فانوه

وليه اي لا يخرجوا كذا قوله لئن اطعتموهم انكم لمشركون اي واللہ ان اطعتموهم انكم

لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان

بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما التفصيل اي تفصيل اما الجملة المتكلم

بذكر نحو قولك جاءني اخوك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمالية

الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جائت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال

واما الواقعة في اوائل الكتب ونحوها كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها واكتفي بذكر قسم واحد حيث يلزم

المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقولك تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون

ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة هنا غير مذكورة لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون

المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وبسببه الاول والثاني

والتزام حذف فعلها الذي هو الشرط وعوضها اي بين اما وبين فاعلها الواقعة غير اي جزءا كما

غيرها اي جيء فاعلها او جيء اما لان جزاء الفاء ايضا جيء سواء كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما

زيد فمنطلق او منصوبا لما وقع بعد الفاء نحو اما اليوم الجمعة فزيدا منطلقا او تعويضا

منطلق غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه

فجعل سيبويه لا اما خاصة جواز تقديم ما يمنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد وهو اي ما وقع

بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا
مطلق او معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم
وعدم مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن
من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام
مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها ليلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار
اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما تراه واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من
شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا
وقيد القائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز تقديم على الفاء مع قطع النظر عن
الفاء كما ذكر فيما مر من قبل الاول وهو ان يكون جاز التقديم مع قطع النظر عن
الفاء والا اي وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انما جاز لوجود الفاء
فان زيدا منطلق فان ما جاز لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط
معمولا لشرط محذوف وهذا القائل متردد بين ان لا يلزم وراء الفاء مانع اخر وبين ان يلزم فجعل
قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما و
فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالا

كما كان اولا على المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق او فهو منطلق اقيم اما مقام مهما
وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على
تقدير الرفع بمهما يذكر زيد منطلق لصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
فهو
بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة المخاطب
المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فهو جمع ظاهره انه يوهم
جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع حكم جوازهما بالاطلاق وانما
ضم المضموم بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها حرف
ردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول
وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا يجب الي ذلك وقد جاء
هنا بمعنى حقا والمقصود هنا تحقيق مضمون الجملة كقولك لعمرك كلا ان الانسان ليطغى واذا كان
بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكونه لفظ كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه
لانك اذا ردعت المخاطب عما يقول تحقيقا لضده لكن الحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا
لما فهموا من ان المقصود به تحقق مضمون الجملة كالمقصود بانّ فلم يخرجوه لذلك عن الحرفية تاء التانيث
الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة منه

لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا مما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة

بخلاف تاء الاسم لان حاصل الامر الاعراب واصل الفعل البناء فبنيت من اول الامر سكونا

هذه على بناء ما لحقته وحركت تلك على اعرابها والتي لانها كالحرف الاخير مما يلحقها وان

كان ضميرا او المسند اليه اسما ظاهرا غير حقيقي فمخيرة

او فهو اما لحاق تاء التانيث مخيرة فيه على الخلاف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت

ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمع

او جمع المذكر والمونثة مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم اجتماع

الى هذه العلامات مثل احتاج المسند اليه الى علامة التانيث لان التانيث قد يكون معنويا او سماعيا

وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور فاذا لحقت على ضعفها فليست بظاهرة قبل الذكر

الاضمار قبل الذكر من غير فائدة قيل هي حروف اتي بها لدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتثنية

وقد شرح الرضي هذا اما قاله النحاة ولامنع من جعل هذه الحروف ضمائر وابعد الظاهر منها

ومثل هذا لابد للامام في بدل الكل ان يكون الجملة خبر المبتداء المؤخر التي خبرا والغرض كون الخبر

التنوين في الاصل مصدر نونته اذا الحقت نونا فسمي ما به نون التنكير اعني النون تنوينا

وعرض لمعاني المصدر من معنى الحدوث ولهذا يسمى سيبويه المصدر حدثانا وهذا الاطلاق

ابدا انها فلا يضرها الحركة العارضة مثل قوله عادة الاولى وهي شاملة لنون مني ولدن ولم يلتبس

واما

واما لها فاخر بحيث يتبع حركة الاخر اخر الكلمة فان هذين النونين او اخر تلك الكلمات لا تتبع

حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم تتبع الاخر لان المتبادر من متابعة الاخر لحوقه به

من غير تخلل شيء وهنا الحركة متخلل بين اخر الكلمة والتنوين فاخر الكلمة هو الحركة فلا حاجة الى الذكر

الحركة المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولما اخر الاسم ليشتمل تنوين الترنم في الفعل الامر لنا كيدين للفعل

فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا يقال التحريف بالنون قد يحذف فان المراد بتبعيته حركة الاخر

تطلقها في الوجود وتطلق العارض على المعروض وليس النون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى

وهو اي التنوين للتمكن وهو مما يدل على امكنية الكلمة اكون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين

في الصرف والا يتصور امتناعها غير المنصرف والنكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال

على انه من حوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما وقته ما واما مع غير التنوين فمعناه اسكت سكوت

الآن واما التنوين في رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي واقول ايضا

ممكن ان يكون تنوين رب احمد للتمكن والتنكير معا فقولا التنوين فيهما دخل تقيد التنكير ايضا فاذا جعلته

فلما تمحض للتمكن والعوض وهو الحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما في آخر الكلمة

كيومئذ اذ يوم اذ كان كل في يوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها

فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة ليلا يبقى الكلمة ناقصة وكذا

وجئن وساعيذ وعاميذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد

وامثال ذلك والمقابلة وهو قابل الواو في الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع

كما ان الواو علامة في جمع المذكر ولم يوجد فيها يقابل التنوين في ذلك فذهب التنوين في اخرها

يقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة فيها التنوين ولو كان

للتمكن لزال للعلمين العلمية والتانيث وظاهره انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا

تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع

فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات

والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت بالخشوم وذلك الترديد من

اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وانكان للحروف والحركات الواقعة

في اثنائها جائزا بل واقعا كما تشهد من اصحاب الغناء لان محل السقي به انما هو الاخر لئلا يختل سلك

النظم تخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعنى وهو ما يلحق القافية المطلقة وهو ما

كان رويها متحركا مستغنيا باشباع حركته واحد من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق

لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال الحروف الاطلاق به كما في قوله

اقلي اللوم عاذل والعتاب فقوله اقلي اصبت فقد اصاب فرويه هذه البيت الياء وحصل باشباع فتحها الالف وقد

عد الالف عن التغني تون التنوين وانما تلحق القافية المقيدة وهو ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير

صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حرف

الاطلاق ليتراءى امتداد الصوت كقول الشاعر وقائم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق

فان روي القافية هذا البيت القاف ساكنة ولا يمكن امتداد الصوت بها فحركت عن التغني

بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والمحفقن ويسمى هذا القسم من التنوين

تنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن

حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم

لا يوجد موضوعا لغرض الترنم لا انه معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا باذاء معنى

من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع

تسامح وتسامح واما التنوينات الاخر فلاعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويلحق بالتنوين

وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك

لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف فحذف

التنوين موضعه وحذف الواو من ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم

اذا لم يكن الاسم صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن

في جميع ما ذكر الا في حذف النون فانها لا تحذف في حين ما كانت ليلا يلتبس بشيء مثل هذه هذا
ابنة عاصم نون التاكيد فانها ساكنة لانها مبنية على الاصل في البناء السكون ومشددة
مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربن الان والف الجمع اي الف الفاعل
بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها يكسر معهما لشبههما فيها بنون التثنية
ويختص نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد
والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا
فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذا النون
وهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يوكد الا ما يكون مطلوبا وقلت ايا نون التا
في الشيء فلا يقال اضرب زيدا ما يقوم الا قليلا نحو عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولان
نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يوكد الفعل بامر منفصل غير
وهو القسم من غير ان يوكد بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان ذلك
على ان الشرط الموكد حرفه نون التاكيد في جواب القسم غير لازم بل جايز وكثيرة اي نون التاكيد الفعل ليلا ينقض المقصود من غيره
وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو وضمه ليدل على الواو
الحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة
فان النون المشددة كلمة اخرى وثقل الواو بعد الضمة قبل نون المشددة ان لم يشترط في التقاء

الساكنين

٨٥

الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة يدل على الياء المحذوفة لالتقاء
الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة قبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور
من ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر في ايا كان او مخاطبا والمؤنث الغايبة
مفتوحا طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور ويشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهم
في المذكر قولك في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فقولا
في المثنى اضربان باثبات الف ليلا يشبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الف بعد
نون الجمع وقبل نون التاكيد كيلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا يدخلها اي التثنية وجمع
المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده ويجعله كما في الوقف وليس
بمعتقر اي معفو
بمرضي عند الاكثرين وهما اي نون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي في غير التثنية وجمع المؤنث
مع ضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطب كالمنفصل او كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان
يعامل اخر الفعل مع النون مقابلة مع الكلمة المنفصل من حذف الواو والياء او تحريكهما
بضم او كسر او غرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحوق النون ومعنى الكلام
ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو ياء
جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما
مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزوا وارمي واخشين فالنون مع ضمير البارز كالكلمة

المتصلة فتقوله اغزوا رمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في اغزي البحيرة وارمي الغرض
يغزو وكذا اغزوا رمي يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي البحيرة وارمي الغرض
وتضم الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما في ضمها مع المنفصلة نحو اخشو الرجل
وتكسر الياء المفتوحة ما قبلها كما كسرها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل
فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزو واخشو وارم فكالمتصلة اي
فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول اغزوان وارميان واخشيان برد الالف
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة اي لاجل انه مع ضمير في ضمير البارز كالمتصلة
ومع ضمير البارز كالمنفصلة قيل هل ترينان في هل ترين كما يقال هل ترياني فهذا مثال الغير البارز
الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترونني في هل ترون باسقاط نون الرفع والحاق
نون التاكيد وضم الواو كضمتها في لم ترو القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون وهل
ترينني في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس وهذا مثال ما في ضمير بارز تكسر لاجل
النون واغزونني عطف على قوله هل ترينني اي ومن ثمة قيل اغزونني برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير
التثنية في اغزوا واغزيا في اغزوا بحذف الواو المضمومة ما قبلها كما قيل اغزو القوم واغزي في
اغز بحذف الياء المكسورة ما قبلها كما قيل اغزي القوم بحذف الياء وهذا الامثلة وقعت على قدر
تعريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع ضمير البارز كالمنفصلة وبعضها لما هو مع غير الضمير

كالمتصل

كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكنين اي لالتقاء هما الساكن
المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكن اي لالتقاء الساكنين كقول الناس لا تهين
الفقير علك ان يركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهين حذفت نون المخففة لالتقائها
الام الساكنة التي بعدها واثبت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب
ان يقال اشين الفقر ولم يحركوها كما تحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يكسر
حملا لمرتبة ما يدخل الفعل من رتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل
فرعا ويحذف ايضا المخففة في حال الوقف عليها المحققة تخفيفا اذ ضما وكسرا
قبلها كما تحذف التنوين بذلك فيرد ما حذف اي لاجل المخففة كما اذا لحقت المحققة
باغزوا واغزي وقلت اغزون بحذف الواو والياء فاذا وقعت عليهما وجب
ان ترد المحذوفة وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجل ان التنوين لازم في الوصل وليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره
على ما ليس بلازم والمخففة المفتوحة ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربنان اضربا
تشبيها لها بالتنوين فان التنوين لازم في الوصل وليست اذ الفتح ما قبلها
تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصدق خرا واصابته خير واختم لي
بخير اللهم اختم امورنا بخير ١١٢٠ هـ